مقياس:
المشـــــكلات الاجتـــــماعية

موجهة لطلبة:
السنة الثانية علم الاجتماع

المحور الأول: ماهية المشكلات الاجتماعية

المحاضرة الأولى

الظروف المهيأة لظهور المشكلات الاجتماعية ومفهومها

1- الظروف المهيأة لظهور المشكلات الاجتماعية:

إن تغير مواقف الحياة الاجتماعية، وتبدل ظروف المجتمع وتنظيماته كثيرا ما يؤديان إلى حالة من عدم التوافق أو عدم التنظيم، وهذه الحالة ترتبط بشكل أساسي بطبيعة تكون المجتمع، وألياته الوظيفية وعلاقاته التفاعلية، وتظهر أعراض هذه الحالة فيما يسمى أحيانا مشكلة اجتماعية.

إن تكرار ظهور المشكلات الاجتماعية لا يعني وجود ظاهرة غير صحيحة وذلك لأن سلامة المجتمع ليست في خلوه تماما من الأمراض؛ وإنما في مقاومته المرض تلو المرض والانتصار عليه، وليس عجيبا ظهور مشكلات كثيرة اليوم في عالم تتغير قيمه ومعاييره بسرعة؛ مما يستدعي الحرص عند ظهور أية مواقف جديدة بقصد مواجهتها وتكييف السلوك بمقتضاها، خاصة وأن المشكلة كثيرا ما تنشأ عن صراع بين مواقف متغير متجدد والمعايير والقيم التي يتعين أو لا يتعين مواجهته في إطارها أكثر من كونها سلوكا غير مرغوب فيه كالجريمة وجنوح الأحداث والفقر والبطالة وحوادث السيارات التي تتطلب حلا جماعيا بدلا من أن تكون مستعصية على الحل وكأنها شرا لابد منه.

وهكذا يذهب بعض الباحثين إلى أن المشكلة الاجتماعية هي مسألة أو قضية تتعلق بنشوء اتجاه أو ميل موقف من المواقف الإنسانية يهم جماعة أو أكثر؛ فهي صعوبة اجتماعية تستدعي الانتباه والمناقشة والجدل وربما تقتضي الإثارة والبحث واتخاذ القرار، كما تؤدي إلى فعل إصلاحي أو تعويضي أو تكيفي.

ومن هنا فالظروف التي تعكس وجود المشكلة الاجتماعية يمكن أن نحددها فيمايلي:

- مسألة أو قضية- تتعلق بنشأة ظرف أو ميل أو موقف شخص أو جماعة- ينظر إليها- على أنها صعوبة اجتماعية- من جانب جماعة أو أكثر- توجه لها انتباها خاصا- بعمليات المناقشة والبحث واتخاذ القرار، وربما الإثارة أيضا- مع القيام أو عدم القيام- باتخاذ فعل إصلاحي أو تعويضي أو تكفي.

لذا يمكننا أن نقول أن التغير في البنية الاجتماعية يعد من أهم الظروف المهيأة لظهور المشكلات الاجتماعية.

2- مفهوم المشكلات الاجتماعية:

أ- المشكلات الاجتماعية لغة: المشكلة في اللغة من أشكل أي التبس، والمشكل هو الملتبس، وهو عند الأصوليين ما لا يفهم حتى يدل عليه دليل غيره.

ب- المشكلات الاجتماعية اصطلاحا:

عرف:(لورنس فرانك) المشكلات الاجتماعية في مقال له بنفس العنوان، نشر له في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بأن المشكلات الاجتماعية هي:" أية صعوبة أو سلوك سيئ لعدد كبير من الأشخاص نرغب في إزالته أو تصحيحه".(01)

ويذهب "بوبلان poplin "في تعريفه للمشكلة الاجتماعية إلى أنها:" نمط من السلوك يشكل تهديدا للجماعات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع".(02)

والملاحظ أن تعريف كل من" لورنس فرانك وبوبلان" للمشكلات الاجتماعية يؤكدان على أنها كل سلوك غير سوي يصدر عند عدد من الأشخاص، حيث يهدد هذا الأخير استقرار المجتمع، مما يتطلب التدخل لتصحيح الأوضاع الغير سوية وفي هذا السياق نجد تعريف" مينزminis " للمشكلات الاجتماعية الذي يحمل العلماء والباحثين في مجال علم النفس وعلم الاجتماع مسؤولية تحديد طبيعة هذه المشكلات والكشف عن أسبابها للتمكن من علاجها والقضاء عليها بقوله، بأن المشكلات الاجتماعية هي:" حالة اجتماعية يتم تحديدها وتعريفها من خلال البحث العلمي".(03)

وفي المقابل نجد بعض العلماء يذهبون في تعريفهم للمشكلات الاجتماعية على أنها انحراف يحدث داخل المجتمع يكون مصدره الفرد ثم يمتد على مراحل إلى الجماعة، ومن بين هؤلاء العلماء نجد كل من:

" ليمرت lemarte "بقوله أن المشكلات الاجتماعية:" انحراف يتم داخل اطار المجتمع، ويدور في دوائر تبدأ من الفرد وتنتهي إلى الجماعة"(04)

بالإضافة إلى ما قدمه "ليمرت" نجد أن "لندبرج" في تعريفه للمشكلات الاجتماعية على أنها:" أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه من الدرجة، ما يعلو فوق الحد التسامحي، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام يهدف إلى حماية المجتمع بإصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل انسان من الانحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه".(05)

نلاحظ هنا أن تعريف ليمرت للمشكلات الاجتماعية يوضح المصدر الاساسي للمشكلة الاجتماعية والمتمثل في الفرد الذي هو جزء من الجماعة بحجم التفاعل الاجتماعي وعلاقات التأثير والتأثر، إلا أن تعريف"

(01): فادية عمر الجولاني: **تشخيص وعلاج المشكلات الاجتماعية والنفسية**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية،2003، ص16.
(02): محمد الجوهري، عدلي السمري: **المشكلات الاجتماعية**، الطبعة02، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص16.
(03): المرجع نفسه، ص20.
(04): محمد عاطف غيث: **المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية مصر، 1982،ص11.
(05): المرجع نفسه، ص12.

لندبرج" للمشكلات الاجتماعية يركز على جزئية أهم إضافة إلى أنها سلوك انحرافي، لكي نقول عنها أنها مشكلة استوفت كل الشروط، لابد أن تتجاوز الحدود التي يتسامح فيها المجتمع، فالمجتمع يحدد المعايير الاجتماعية والحدود التسامحية، حيث يكون الانحراف عنها فرديا إلى رد فعل واضح من الجماعة، وترجع أهمية هذا التعريف إلى مرونته، بحيث يمكن تطبيقه على كل أنواع السلوك التي وضع لها المجتمع قواعد ومعايير، أي تحديد كمية الانحراف التي يسمح بها المجتمع، والتي تختلف بحسب اختلاف الثقافات الاجتماعية.

ومن بين التعاريف البارزة من حيث العمق في التحليل نجد تعريف "مُحَمَّد عاطف غيث" للمشكلات الاجتماعية في كتابه الذي يحمل عنوان: المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، بأن المشكلات الاجتماعية هي:" انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها يؤدي إلى رد فعل واضح من الجماعة، ومدام الأمر كذلك فإن المشاكل الاجتماعية تختلف في الزمان والمكان باختلاف الثقافات، إلا إذا كانت القاعدة أو المعيار من الضروريات الاجتماعية التي يتوقف عليها الوجود الاجتماعي"

يوضح تعريف "عاطف غيث" للمشكلة الاجتماعية هنا إضافة إلى أنها سلوك انحرافي يتجاوز المعايير والقواعد الاجتماعية، يؤكد أيضا ضرورة عامل الزمان والمكان، فالمشاكل الاجتماعية قد تفقد تأثيرها على الجماعات عبر الزمان والمقصود هنا هو التغير في القيم الاجتماعية باختلاف الثقافات الاجتماعية أو بمرور الزمن. وما دامت المشكلات الاجتماعية لا تمس الثوابت الاجتماعية، فالوضوح الاجتماعي هنا يعتبر أمر اساسي للكشف عن السلوك الانحرافي وتحديد درجة خطورته التي قد تسبب تفكك اجتماعي.

وبناءا على ما سبق يمكننا أن نحدد المفهوم الاجرائي للمشكلات الاجتماعية بعد الاشارة إلى مفهوم كل من السلوك المنحرف والتفكك الاجتماعي.

-السلوك الانحرافي: عرف "جورج لندبرج" السلوك الانحرافي على أنه:" أي سلوك يفشل في الامتثال لمستويات محددة"[01] والمقصود بالسلوك الانحرافي هنا هو الخروج وعدم الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية التي يفرضها المجتمع على أفراده، وذلك للحفاظ على كيان المجتمع من التفكك والانهيار.

-التفكك الاجتماعي: يشير التفكك الاجتماعي إلى الانكسار وانحلال العلاقات الشخصية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض على شكل جماعات ويمكن أن تحدث هذه الحالة أيضا في الأسرة وعند الفرد وعلى مستوى الانساق البنائية داخل المجتمع.[02] وبناءا على ما سبق فالمفهوم الاجرائي للمشكلات الاجتماعية هو كمايلي:

---

(01) : محمد عاطف غيث: **المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي**، المرجع السابق، ص11.

(02) : معن خليل العمر: **التفكك الاجتماعي**، الطبعة01، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص187.

ب– مفهوم المشكلات الاجتماعية: هي انحراف في السلوك الاجتماعي عن القواعد والمعايير التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، تصدر عن مجموعة من الأشخاص وتمتد إلى الجماعة، بحيث يتجاوز السلوك الانحرافي المعايير التساهلية للمجتمع، مما ينتج عنه رد فعل عام من المجتمع لحماية أفراده من الانحراف السلوكي والأخلاقي وحماية المجتمع من التفكك الاجتماعي، وما يميز المشكلات الاجتماعية ظهورها في كل المجتمعات الانسانية وتختلف من حيث أنواع المشكلات ومن حيث العمق وتأثيرها في الأفراد وتختلف باختلاف خصوصية هذه المجتمعات من الناحية البنائية والوظيفية سواء كانت حضرية أو ريفية؛ لأن خصوصية المجتمعات المحلية تؤثر بشكل كبير في أنماط المشكلات الاجتماعية التي تظهر في كل مجتمع محلي، فالمشكلات لاجتماعية في الوسط الحضري تختلف عن طبيعة المشكلات الاجتماعية في الوسط الريفي.

وعلى هذا يمكن أن تعرف المشكلة الاجتماعية بأنها:

- موقف يواجه الإنسان، أو الجماعة أو المجتمع.
- تعجز إمكانات هذه الوحدات عن مواجهة هذا الموقف.
- تحتاج هذه الوحدات)الفرد، الجماعة، المجتمع إلى مصدر خارجي يساعد على مواجهة هذا الموقف سواء أكان ذلك بالدعم المادي أو الاجتماعي.

وخلاصة القول فإنه لا يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية إلا في ضوء نسق من القيم الاجتماعية والأخلاقية والمعرفية، وبهذا فإن المشكلة توجد في سياق اجتماعي معين وظروف اجتماعية وثقافية محددة وبذلك فهي انحراف عن المستويات الاجتماعية والثقافية المتفق عليها، علما بأن المستويات الاجتماعية تختلف باختلاف الزمان والمكان.

– المشكلة الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها:

1– المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية: لقد قدم الكثير من المفكرين أمثلة للتفريق بين المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية، ومحاولة التفريق هذه قد تكون مفيدة ولها أهميتها الخاصة في معرفة الأسباب وفهم طبيعة المشكلة واقتراح العلاج المناسب لها أو التخفيف من حدتها.

فقد قدم رايت ميلز أمثلة كثيرة للتفريق بين المشكلة الشخصية والمشكلة الاجتماعية منها: أنه إذا كان شخص ما عاطلا عن العمل، فإن هذا الشخص قد يعاني من صعوبة ما ترجع إلى قدراته وامكانياته من خلال عدة عوامل شخصية، منها الكسل عن العمل أو عدم التدرب على وظيفة معينة أو وجود مشكلة أخرى كالمشكلات الصحية التي تمنعه من أداء عمل معين، لكونه معاقا صحيا، ومن هذه الناحية تكون هذه المشكلة

مشكلةً شخصية، ومن جانب آخر يضيف (**ميلز**) عند ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، فإننا نتحدث عن مشكلة اجتماعية لأن أسبابها تخرج عن دائرة الفرد ومشاكله، ومن هنا ميّز ميلز بين المشكلة الشخصية، التي اعتبرها اضطرابا في الظروف والإمكانيات المتوفرة للشخص، والمشكلة الاجتماعية، التي عرفها بأنها تمثل خللا في البناء العام للمجتمع سواء كان هذا البناء اجتماعيا أو اقتصاديا وعلى نفس المنوال، يفرق الأستاذ **روبرت لاور** بين المشكلة الشخصية والتي اعتبر أسبابها وعلاجها يرجع للفرد نفسه ولبيئته المباشرة، والمشكلة الاجتماعية، التي تعتبر خارج نطاق الفرد وبيئته المباشرة من حيث الأسباب والعلاج.

2- المشكلة الاجتماعية والظاهرة الاجتماعية: يمكن أن نميز بين الظاهرة الاجتماعية والمشكلة الاجتماعية بالتسليم بأن الثقافة ومكوناتها الجزئية هي التي تساهم بالدرجة الأولى في تحديد درجة انحراف السلوك أو التفاعل الاجتماعي عن الظواهر الطبيعية الصحية التي صنعتها، فالسلوك الاجتماعي المتكرر الملزم للفرد أو الجماعة نسميه(الظاهرة الاجتماعية) وفي هذا الحال يوجد فرد وجماعة بشرية نسميها (البيئة الاجتماعية) والتي بدورها تسبب تفاعلا اجتماعيا وظواهر اجتماعية.

فدخول الطلاب صباحا إلى مدارسهم وخروجهم منها بعد انتهاء الدارسة هو سلوك اجتماعي متكرر ومعتاد عليه طوال العام الدارسي، وهذا يكون ظاهرة اجتماعية لها ضوابطها التي تحكمها مثل نظافة الطالب واصطحابه الكتب وانتظار سماع الجرس لدخول الفصل والأجواء التي يخلقها من التحدث عن المدرسة والواجبات المنزلية والمدرسية والمجلات الحائطية والمسابقات الفكرية والتنافس بين التلاميذ

للحصول على الترتيبات الأولى وغيرها، فإذا اختلت هذه الظاهرة، ولم يكن الطالب نظيفا ولم يذهب إلى المدرسة في الموعد المحدد ولم يؤد واجباته المنزلية والتلفظ بعبارات قبيحة وعدم احترام الأستاذ، كل هذا يشكل انحرافا عن الظاهرة الاجتماعية الطبيعية، وانحراف السلوك عن المقاييس العامة للمجتمع، وبالتالي تصبح مشكلة اجتماعية يجب التوقف عندها ودارسة مسبباتها والتصدي لها وايجاد حلول لها

ولا شك أن هناك عدة مراحل تمر بها الظاهرة الاجتماعية لتتحول إلى مشكلة اجتماعية وهي:

- السلوك السوي المقبول من الجميع.
- السلوك غير السوي والمنحرف قليلا.
- السلوك المنحرف تماما(المشكلة الاجتماعية).
- انتشار السلوك المنحرف وظهور مشكلات اجتماعية أخرى نتيجة للسلوك المنحرف الأول.
- ظهور الآثار السلبية على مستوى الفرد أولا، ثم المجتمع كنتيجة للمشكلة الاجتماعية.

- ظهور مشكلات اجتماعية جديدة لم تكن في الحسبان وتترتب عنها آثار سلبية على الفرد والمجتمع أيضا.
- معالجة الضرر الناتج عن المشكلات الاجتماعية ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء على مسببات المشكلة والرقي بالمجتمع.

* **الفرق بين الظاهرة الاجتماعية السلبية والمشكلة الاجتماعية:** الفرق بينهما فرق في التطور إذ رغم أن المشكلة الاجتماعية في أساسها كانت ظاهرة اجتماعية سلبية إلا أن هناك عدة فروق بينهما:

- الظاهرة حالة استثنائية تظهر بسرعة وتختفي، أما المشكلة فلها جذورها الراسخة وتستمر في الظهور طويلا.
- الظاهرة يمارسها عدد قليل من الناس وبشكل خفي في حين العدد في المشكلة الاجتماعية كبير ويجهرون بها.
- الجهود الفردية تكفي لحل الظاهرة السلبية، أما المشكلة الاجتماعية فتحتاج لعلاجها إلي جهود الجماعة كلها.
- بينما يوجد حكم مجتمعي مسبق بالإدانة للمشكلة الاجتماعية، لا يوجد هذا الحكم في الظاهرة السلبية إلا إذا ظهرت وتفاقمت حدتها.

فهناك عدة أمور إذا وجدت في الظاهرة السلبية تحولت إلي مشكلة اجتماعية وهي: تزايد عدد الممارسين لها، العلانية بالفعل السلبي، أن تكون نتيجة لتشابك عوامل متنوعة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، أن تترتب عليها خسائر ونتائج سلبية على المستوى المجتمعي.

المحاضرة الثانية

خصائص المشكلات الاجتماعية.

من خصائص المشكلات الاجتماعية، أنها عادة تكون نسبية؛ أي ليست مطلقة فهي تختلف باختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والزمنية، حيث تهتم معظم العلوم الاجتماعية بدراسة المشكلات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تنشأ فيها وتنعكس على علاقة الناس بالبيئة سلبا أو إيجابا وعلاقة الناس ببعضهم البعض، مثال على ذلك ظاهرة الثأر في المجتمعات العربية تمثل بعد ثقافي اجتماعي، أما في المجتمعات الغربية فهي جريمة اجتماعية.[02]

كما يمكن النظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها مشكلات أكثر صلة وتأثر بالأوضاع المجتمعية في البيئة الاجتماعية أو المجتمع الذي تظهر فيه هذه المشكلات والتي توصف عادة بالصفة المجتمعية لأنها بعيدة من ناحية الوقاية والعلاج عن متناول الأفراد وحتى الجماعات لأنها تتجاوز إمكانياتهم وقدرتهم على التدخل، ولابد لحلها من تدخل المجتمع ككل مثلا في هيئاته العامة والسلطات المسؤولة والمؤسسات الاجتماعية بتكاثف الجهود والتعاون مع الأفراد والجماعات داخل المجتمع وذلك لعدة أسباب أهمها:

- توتر المشكلات المجتمعية وعناصر مختلفة في المجتمع بدرجات متفاوتة وبعض هذه المشكلات عند تناولها بالحل والعلاج يتسع نطاقها من حيزها المجتمعي المحدود إلى المجتمع الكبير بأسره كمشكلة تلوث البيئة مثلا.[03]
- المشكلات المجتمعية وثيقة الصلة بالتغير الاجتماعي، فقد يكون التغير الاجتماعي باعثا على خلق هذه المشكلات، وقد يؤدي وجود المشكلات المجتمعية إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية، كما أن تدابير علاج بعض المشكلات المجتمعية قد ينتج عنها إحداث تغيرات في جوانب حياة المجتمع.

---

(02) :فؤاد بن غضبان: **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص198.
(03) :عصام توفيق قمر: المرجع السابق، ص15.

- لأن حلول المشكلات الاجتماعية متشعبة ولا يسهل حسم نتائجها وخاصة عند الشروع في تنفيذها على أرض الواقع، نظرا لما قد يصاحب هذه الحلول من مشكلات سواء تتعلق بالإمكانيات أو الأفراد المعينين لهذه الحلول من حيث الرفض والمقاومة وبالتالي قتل هذه الحلول.

- كما تمتاز المشكلة الاجتماعية بأنها مدركة أو محسوسة ويرتبط وضوح هذه المشكلات في المجتمع بزيادة إدراك أفراد المجتمع لها أي بامتداد رقعة التأثر بالمشكلة، ليتولد بذلك نوع من التحفيز لتحريك سلوك مضاد أو مقاوم باتخاذ المواقف لمواجهتها وإزالة آثارها السلبية[01] وبعبارة أبسط "فإن المشكلات الاجتماعية هي ما يضن الناس أنها كذلك،[02] فالباحثون يؤكدون أن "المشكلة الاجتماعية توجد عندما يدرك عدد كبير من الناس أو عدد من ذوي الشأن منهم حالة على أنها غير مرغبة أو على أنها متعارضة مع قيمهم الاجتماعية ومعاييرهم".[03]

- تمتاز المشكلة الاجتماعية بعدم الثبات على وتيرة واحدة من حيث قدرتها على التأثير مثال منظور جيل الآباء يختلف عن جيل الأبناء من حيث المعايير التي يراها الآباء بأنها مشكلة في حين أن الأبناء لا يكن لهم نفس التصور.

- كلما زاد حجم المجتمع من حيث الكثافة السكانية زاد تعقده بنائيا، كلما أدى ذلك إلى زيادة المشكلات الاجتماعية وتفاقمها، نظرا لتنوع أسبابها ومصادرها وزيادة في أشكالها وأنواعها، كما يحدث في المجتمعات الكبرى (المدن الحضرية الكبرى).

---

(01): فؤاد بن غضبان: **علم الاجتماع الحضري**، الطبعة01، دار رضوان للنشر والتوزيع العبدلي، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014، ص197-198.

(02): علي عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية رؤية جديدة**، دار المعرفة الجامعية، طبع نشر وتوزيع، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص15.

(03): دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: **المشكلات الاجتماعية**، الطبعة01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص22.

- يعكس ظهور المشكلات الاجتماعية وجود اضطراب اجتماعي وشخصي في البيئة الاجتماعية التي نشأت فيها هذه المشكلات، والتي تكون نتيجة تفكك العلاقات الاجتماعية أو نتيجة لوجود تصدعات داخل المجتمع.(04)

- لا يستطيع الأفراد حماية أنفسهم بمجهوداتهم الخاصة في المجتمع الحديث من مؤثرات ونتائج المشكلات الاجتماعية، بل يجدون أنهم داخل المشكلة ويتطلعون إلى تدابير على المستويات العليا في المجتمع لكي تنتشلهم من آثارها.

- المشكلات الاجتماعية قد تنشأ بسبب فشل أساليب الضبط الاجتماعي ومنها القانون التي قد يكون لها نتائج مجتمعية تعمل على استمرار تفاقم هذه المشكلات أو خلقها وزيادة الفوضى، والاضطرابات الاجتماعية.

- المشكلات المجتمعية تنبع عادة من الظروف البيئية الاجتماعية، والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة المؤثرة فيها، ودائما للمشكلات الاجتماعية والمجتمعية أسباب متداخلة ومتشابكة تصعب الفضل بينهما أحيانا من حيث من هي السبب ومن هي النتيجة.(05)

تمتاز المشكلة الاجتماعية بخاصية الحتمية في الوجود فهي دائمة ومستمرة ومتغيرة، مرتبطة باستمرارية وتغير الحياة الاجتماعية ولذلك فهي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية سواء كانت كبيرة أو صغيرة متقدمة أو متخلفة.(01)

وما يمكن أن نستخلصه عن ما يميز المشكلات الاجتماعية، بأنها مرتبطو من حيث وجودها واستمرارها ونسبيتها واتساع نطاق تأثيرها وتعقدها وتنوع أشكالها بالطرف الطي يسبب حدوثها بالدرجة الأولى الذي يكون في الأساس نتيجة التغير الاجتماعي الذي يظهر في بناء المجتمع وتماسك وحداته، ومدة نجاح هذه الوحدات

(04):علي عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية رؤية جديدة**، المرجع السابق، ص15.
(05):توفيق عصام قمر: المرجع السابق، ص15.
(01):فؤاد بن عصبان: المرجع السابق، ص198.

والمؤسسات الاجتماعية في أداء وظائفها، هذه الوظائف المتغيرة باستمرار من حيث عمق الأداء الذي يرتبط بمتطلبات الحياة المتغيرة بسرعة بحيث لا يحدث تناسق بين سرعة التغير الاجتماعي زيادة أداء الوحدات الاجتماعية من حيث الوظائف، لكن مع مرور الوقت تتأقلم هذه الوحدات الاجتماعية مع المتطلبات الجديدة وتستقر الأوضاع وتتراجع المشكلات الاجتماعية، لكن سرعان ما تظهر أنماط جديدة للمشكلات الاجتماعية وهذا ما يجعل المجتمع في حركية مستمرة من حيث إنتاج المشكلات الاجتماعية وعلاجها.

المحاضرة الثالثة

شروط المشكلات الاجتماعية.

إذا أمعنا النظر في مجموعة الخصائص التي يجب أن تتوفر في المشكلات الاجتماعية لتندرج تحت إطارها الاجتماعي الذي يتعلق بطبيعة البناء الاجتماعي ومجموع القيم والمعايير الاجتماعية والقوانين العامة التي تحكم المجتمع فإننا نلاحظ أن للمشكلات الاجتماعية شروط يجب توافرها لنكون على يقين أننا بصدد دراسة موضوع يتعلق بالجانب الصعب أو المظلم لحياة الأفراد والجماعات في بيئة اجتماعية وثقافية، لأنه يجب أن تدرس هذه المشكلات في إطارها الاجتماعي العام، أي بالرجوع إلى الثوابت الاجتماعية والثقافية لفهم طبيعة هذه المشكلات من حيث أسبابها وسبل علاجها، أي ينبغي فهم اجتماعية المشكلات الاجتماعية، أي أن يفعم كيف تطورت المشكلة إلى ما صارت عليه ولماذا؟ وكيف تؤثر هذه المشكلة في حياة الناس؟ وما هي العناصر الفعالة فيها؟[02]

ولكي تكون هناك ينبغي توافر شرطان هما:

أولا: ضرورة وجود ظرف موضوعي، جريمة، فقر، توتر عرقي... بالحجم والمقدار الذي يمكن ملاحظته وقياسه بتدخل ملاحظين اجتماعيين وأخصائيين.

ثانيا: ينبغي أن يكون هناك تعريف ذاتي من خلال بعض أعضاء المجتمع بأن هذا التطرف الموضوعي يعد بمثابة مشكلة، وفي هذه الحالة تظهر أهمية القيم الاجتماعية، لأنه عندما يفهم بأن القيم مهددة بوجود هذا الظرف الموضوعي فإن هذا الظرف يصبح مشكلة اجتماعية، أي عندما يتولد رد فعل اجتماعي جمعي على هذا الظرف.[03]

وهناك آراء متعددة حول الشروط التي يجب أن تتوفر في المشكلة الاجتماعية حتى نتمكن من إطلاق هذه التسمية والصفة

حيث يرى كل من "Mentero and Mcdouell" أن أي مشكلة اجتماعية لابد أن تتوفر فيها ثلاثة شروط جوهرية حتى يمكن اعتبارها مشكلة اجتماعية[04] وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1- المشكلة الاجتماعية ذات جذور اجتماعية: "يقال دائما أن المشاكل الاجتماعية لابد أن يكون لها أصل اجتماعي"، تنمو المشكلة الاجتماعية ولو جزئيا بسبب خلل أو اضطراب يصيب البناء الاجتماعي للمجتمع، فكل المجتمعات تحوي العددي من الظروف أو الأحوال البيئية التي يتولد عنها وجود مشكلات ولكن إذا نظرنا

---

[02]: عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع السابق، ص31.

[03]: عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، رؤية جديدة**، دار المعرفة الجامعية، طبع نشر توزيع، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص15.

[04]: محمد عاطف غث، إسماعيل علي سعد: **المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعة، طبع نشر توزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص62.

بتمعن إلى تلك الظروف البيئية على أنها من فعل الله الذي لا إرادة لنا فيه، أو على أنها مس من الشيطان أو على أنها شر مقدر من قبل، فيمكننا تقبلها ولا نفهمها على أنها مشكلة اجتماعية.

فعلى سبيل المثال ما حدث في أوروبا في القرن الرابع عشر عندما تفشى داء الطاعون والذي أدى إلى وفاة 25 مليون فرد وهي من أكبر الكوارث البشرية في العالم، بعد ضحايا الحروب العالمية، إلا أنه لا يمكن أن نلقي اللوم على البناء الاجتماعي في هذه الحالة على أنه السبب في هذه الكارثة في تلك الفترة، وعلى العكس من ذلك فإنه لو حدث هذا الوباء في الوقت الحالي، فيصبح ذلك بكافة المقاييس مشكلة اجتماعية ، لأن التكنولوجيا الطبية قد تقدمت وتطورت إلى الحد الذي نستطيع معه منع حدوث بعض الأمراض قبل وقوعها من خلال عمليات التطعيم والتحصين والوقاية، لأن ما يتوفر من إمكانيات طبية وتقنية يمكنه القضاء تماما على هذه الأمراض، وظهورها يعني تقصير أو خلل في أداء المؤسسات الاجتماعية المكلفة بهذا الدور أو الوظيفة في المجتمع، وبالتالي فهو نتيجة للحل في اضطراب في أداء وحدة اجتماعية نتج عنه كارثة أو مشكلة اجتماعية.[01] ومشكلة البطالة مثلا يمكن اعتبارها في مراحلها الأولى أنها مشكلة فردية، لأنه يمكن أن يكون السبب من ورائها عدم توافر المؤهلات والشروط والقدرات المطلوبة لشغل وظائف معينة أو أداء عمل ما، ولكن ليس معنى ذلك أن نلقي باللوم على هؤلاء الأفراد العاطلين فقد عندما تكون هناك عوامل خارجية وراء تلك المشكلة، وبالتالي لا يمكن اعتبار مشكلة البطالة هنا بالرغم من كونها مشكلة فردية ناتجة عن قصور في الأفراد بقدر ما هي أمر متعلق بنظام المجتمع ككل.

فالتغيرات السريعة في الحياة الاجتماعية قد انعكس تأثيرها على بيئة المجتمع وأنساقه، فالتطور التكنولوجي والتقدم قد أسهم بشكل كبير في خلق مشاكل اجتماعية متعددة، لأن التطور التكنولوجي في مجال العمل الصناعي قد نتج عنه الاستغناء عن كثير من الأيدي العاملة مما أدى إلى ظهور ظاهرة البطالة في المجتمعات المتطورة أكثر منها في المجتمعات النامية السائرة في طريق النمو، كما أن التغيرات السريعة في نظام المجتمع تسببت أيضا في خلق مشكلات اجتماعية، فالنسق الأسري على سبيل المثال قد تغير إلى حد كبير في الفترة الأخيرة سواء على المستوى الشكل البنائي أو في مستوى الأداء الوظيفي، فأصبح هناك العديد ممن يعيشون معا كزوجين ولكن دون أداء وظيفي سوى لدورهما كزوجي داخل النسق الأسري وكثير من النساء دخلن دائرة العمل بدلا من العناية بأبنائهن مما أثر على مدى كفاءة الأسر في القيام بدورها الأساسي في عملية التنشئة الاجتماعية فضلا عما صاحب ذلك من ارتفاع في معدلات الطلاق. كل هذه الأمور أدت إلى خلق مشكلات اجتماعية لقطاع كبير من

[01] :محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع السابق، ص17.

أفراد المجتمع، وبالتالي كان على المجتمع أن يبحث عن بدائل عددية للتغلب على هذه المشكلات.[02] وبناء على ما سبق فإننا نميل إلى القول بأن المشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة لتخلخل يصيب البناء الاجتماعي.[03]

2- مدى تأثير وأهمية المشكلة الاجتماعية: مهما كانت المشكلة الاجتماعية فهي قادرة على تهديد الاستقرار الاجتماعي أيا كان فإنها تشكل مشكلة اجتماعية إلا إذا كان هناك شخص ما على الأقل قادرا على تحديدها، ولا يحدد هذا الطرف الموضوع المتعلق بظهور المشكلة الاجتماعية على أنه مشكلة إلا إذا أصبح هناك بعض الناس في المجتمع على وعي بها وبأن هذه المشكلة تعدد قيمهم، ولا تصبح مسألة للمناقشة والتعامل معها باعتبارها أمرا يتعلق بالسياسة الاجتماعية حتى يتمك إدراك العلاقة بين المشكلة ومدى أهميتها وكيف يمكن أن تؤثر على قيم المجتمع واستقراره.[01]

لأنه لابد أن يتأثر بالمشكلة الاجتماعية عدد كبير من الأفراد أو يعاني أفراد ذو أهمية في المجتمع، ليبرز السؤال هنا عن حجم الأفراد المتأثرين بهذه المشكلة في المجتمع، وبصفة عامة كلما زاد عدد الأفراد الذين يعانون من المشكلة كلما اتسمت المشكلة بالطابع الاجتماعي، فهناك فرق بين أن يعاني 5% من مجموع القوى العاملة من البطالة وبين أ، يعاني 25% من مجموع هذه القوى العاملة من البطالة.[02] لأن المشكلة الاجتماعية التي يعاني منها قطاع عريض من أفراد المجتمع يضعها في بؤرة العمل السياسي[03] ليعمل القائمون على السياسات الاجتماعية من اقتراح حلول وهيكلة مؤسسات اجتماعية للحد من تفاقم هذه المشكلات، ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه غير كاف في تحديد المشكلة الاجتماعية مجرد حجم الأفراد الذين يعانون منها، لأن تأثر عدد كبير من أفراد المجتمع بطرق معينة لا يعد مقياس دقيق لذلك.

لذلك لابد من طرح بعض الأسئلة أهمها: هل تأثر الأفراد المهمون في المجتمع بالمشكلة؟ لأن هذه الجزئية مهمة وحاسمة في جعل هذا الظرف الموضوعي مشكلة اجتماعية، لأن الواقع أحيانا يكشف أنه بالرغم من معاناة فئة كبيرة من المجتمع من مشكلة معينة، إلا أنهم يملكون قوة مؤثرة تجعل من مشكلتهم أمرا ذا اعتبار وأهمية عند المسؤولين عن هذا المجتمع.[04] ويمكن أن نرجع السبب هنا إلى عدم وعي الأفراد الذين يعانون من هذه المشكلات بالخطر الذي يهدد النسق الاجتماعي على حد قول الشاعر "وأخو الجمالة في الشقاوة ينعمى". فالمستوى الثقافي والعلمي للأفراد داخل المجتمع يلعب دورا كبير في طريقة فهم المشكلة والسعي إلى حلها من خلال التصريح بها

---

(02): محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع نفسه، ص88.
(03): محمد عاطف غيث، إسماعيل سعد: **المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية**، المرجع السابق، ص63.
(01): علي عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، رؤية جديدة**، المرجع السابق، ص15.
(02): محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع السابق، ص19.
(03): علي عبد الرزاق حلي:**علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، رؤية جديدة**، المرجع السابق، ص16.
(04): محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع نفسه، ص19.

والإعلان عن درجة الضرر الحادث والمتوقع في المستقبل، وهذا يعني أن أحد أطراف المعادلة الخاصة بتحديد المشكلة الاجتماعية قد سقط".[05] ومثال على ذلك مشكلة الفقر التي تعاني منها فئات كبيرة وواسعة في المجتمعات لا ينظر إليها على أنها مشكلة اجتماعية، لأن الناس يقبلون الظرف الموضوعي للفقر باعتباره أمرا لا مفر منه،[06] ولكنهم يجهلون في معظم الأحيان أن الفقر قد يكون أيضا نتيجة فشل السياسات الاجتماعية واللاعدالة في المجتمع.

3- المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية: المقصود هنا بأن المشكلة الاجتماعية ذات حلول اجتماعية هو توفر أهم ركن ارتكزنا إليه في تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية، والمتمثل في رد فعل أفراد المجتمع لحل هذه المشكلات أو للحد من تفاقمها، وبالتالي لكي يتوفر هذا الشرط الأساسي لابد من وجود "فعل اجتماعي يمكن أن يمارس لمنع حدوث هذه المشكلة"،[01] ففي غياب هذا الشرط لا يعد هذا الطرف مشكلة اجتماعية.

لأن المشكلة الاجتماعية كما يقول "فيرتشايلد": هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية أو يتمم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهتها ولتحسينها، وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان في أغلب الأحيان، ففي حالة المواجهة يمكن أن ندخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق الذي يصيب الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة، والتي يمكن ردها إلى ظروف البيئة التي يعيشون فيها، ونضرب مثلا على ذلك بالبطالة أو المرض أو الرذيلة أو الجريمة، أو ما إلى ذلك، أما المشكلة التي تظهر في الحالة الثابتة أي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها فهي مثل الفشل في التوافق الذي يصيب البناء الاجتماعي وتأديته لوظيفته والذي تعلو مواجهته فوق مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة مثل مشكلات الحرب، أو البطالة، الفساد السياسي،[02] فمن المشكلات الاجتماعية التي تتطلب جهود حكومية وسياسية والتي تتمثل في وضع قوانين وعقوبات صارمة لتنظيم الأوضاع الاجتماعية مثل تعديد قانون العقوبات، الجرائم في بعض الدول أين يمنع الحكم بالإعدام. وهذا في حالة ما إذا كانت مشكلات تفوق قدرة الأفراد والجماعات، إلا أن الأفراد في وقتنا الراهن ظهر عليهم نوع من التقدم على الطريق الإيجابي عند بداية الإدراك بالقدرة على الوقوف لسد الطريق أمام هذه المشكلات الاجتماعية أو القضاء على منابعها أو التقليل من آثارها، ويتوقف كل ذلك على زيادة فهم الأفراد

---

(05) :دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان: المرجع السابق، ص27.
(06) :علي عبد الرزاق حلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، المرجع السابق، ص15.
(01) :محمد محمود الجوهري، عدلي محمود السمري: **المشكلات الاجتماعية**، المرجع السابق، ص19.
(02) :محمد عاطف غيث، إسماعيل علي يعد: **المشكلات الاجتماعية، بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعية، طبع، نشر، توزيع، الإسكندرية، مصر ، 2011، ص21.

للواقع الاجتماعي عن طريق العلم والتمسك بالإرادة القاهرة لمعالجة الظروف والأوضاع بالطريقة التي تحقق أهداف المجتمع العليا.[03]

[03] :محمد عاطف غيث، إسماعيل علي سعد: المرجع نفسه، ص63.

المحاضرة الرابعة

مستويات المشكلات الاجتماعية.

لا يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من المشاكل الاجتماعية، فهي صفة ملازمة للحياة، وتتغير من حيث أسبابها ودرجة تأثيرها وتأثر المجتمع بها بالتغيرات التي ظهرت فيه، إذ يعد التغير الاجتماعي حسب رأي علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس هو أهم أسباب المشكلات الاجتماعية، نظرا لما يتضمنه هذا التغير من هدم وإعادة بناء المقومات الاجتماعية والعادات والتقاليد، فكل موجة تغير يكون لها أسباب ولهذه الأسباب مستويات معنية للتأثير في البناء الاجتماعي، فإذا كان سبب التغير هو التقدم التكنولوجي فالاجتماعي المقصود يكون المستوى التعليمي للأفراد ودرجة قدرتهم على فهم ومواكبة هذا التقدم وتكون العلاقة هنا طردية بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي والعلمي للأفراد كلما كانت نتائج هذا التقدم التكنولوجي على صعيد الحياة الاجتماعية والعكس صحيح، وأين يكون العكس تظهر المشكلات وكما ذكرنا سابقا، فتتنوع المشكلات بتنوع الأسباب وأسباب المشكلات الاجتماعية معلقة بالدرجة الأولى بعوامل التغير الاجتماعي ونتائجه.

I- مستويات المشكلات الاجتماعية:

يحدد "مينز" ثلاث درجات أو مستويات للمشكلة الاجتماعية وهناك مشاكل من الدرجة الأولى وأخرى من الدرجة الثانية، ثم مشاكل من الدرجة الثالثة، أما مشاكل الدرجة الأولى فهي تلك المشاكل التي تؤثر بصورة قوية في الظروف الاجتماعية المحيطة بها، وهي أيضا ذات نتائج متعددة ومؤثرة في المجتمع ومن أبرز مشاكل الدرجة الأولى الحرب، التمييز العنصري والفقر.وتتمثل مشاكل الدرجة الثانية في الظروف والنتائج والضارة، التي تنتج بصفة أساسية من المشاكل الاجتماعية المؤثرة(مشاكل الدرجة الأولى) والتي يتولد عنها بدورها مشاكل أخرى، أما مشاكل الدرجة الثالثة فهي تلك الظروف الضارة والتي تعد بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتاجا للمشاكل الأساسية.[01]

ويحدد كل من الدكتور مُحَمَّد العموش والدكتور حمود العليمات مستويات المشكلات الاجتماعية بشكل آخر منطلقين في ذلك من منهج اجتماعي ومنظور بنائي للمجتمع، على اعتبار أن هذه المستويات متداخلة ولا يوجد بينها حد فاصل لأنها تتبادل التأثير فيما بينها ويرجع ذلك إلى طبيعة البناء الاجتماعي الديناميكي والفعال وحددت هذه المستويات كما يلي:

[01]:محمد الجوهري، عدلي السمري: **المشكلات الاجتماعية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن،2011، ص20.

I-1- المستوى الفردي والشخصي: وفي هذا المستوى تجد المشكلات التي تصيب أحد أفراد في المجتمع نتيجة للظروف الاجتماعية المحيطة بهم، فضلا عن سلوكياتهم الفردية، ويمثل هذا المستوى السلوكيات المنحرفة أو الحالات المرضية التي تصيب الأفراد مثل الانحراف، الجريمة، تعاطي المخدرات أو المشكلات النفسية أو الصحية بشكل عام فهي مشكلات شخصية إلا أن ضررها وأعباءها تقع على المجتمع بشكل عام ولأن أسبابها الحقيقية يمكن إرجاعها إلى المجتمع[02] على حد قول "مليز" Mells" أن المشكلة إذا كانت تمس عددا محدود من الناس فإننا نعدها مشكلة خاصة، أما إذا توسع نطاقها وأصبحت تمس عددا كبيرا من أفراد المجتمع وطالبوا بحلها فقد أصبحت بذلك مشكلة عامة.[03]

I-2- مستوى الفئات الاجتماعية: وهي المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها الأفراد نتيجة لعضويتهم أو انتمائهم لجماعة أو فئة اجتماعية ما، لأن الأفراد في المجتمع يشغلون مواقع اجتماعية مختلفة تضعهم في نفس الفئة مع من يتمتعون بنفس الصفة أو الموقع الاجتماعي ويطلق عليهم نفس التسمية أو اللقب.

وهذه المواقع التي تميز فئات اجتماعية نوعين منها الموروث كالجنس واللون، وبعضها مكتسب كالمهن والعلاقات الاجتماعية المختلفة وأمثلة هذه المشكلات التي تكون على مستوى الفئات الاجتماعية مشكلات الطفولة والمراهقة والشباب والشيخوخة، ومشكلات النساء وذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء العاملات...إلخ.

فكون الإنسان طفلا أو مراهقا أو شابا قد يتعرض لمجموعة من المشكلات يكون منه هو في نفس السن عرضة لها، كما يمكن أن يكون الانتماء إلى لون أو عرق أو جنس معين قد يسبب لصاحبه مشكلات لا دخل له بها، خاصة في المجتمعات ذات الطبعة العنصرية.[04]

I-3- مستوى المؤسسات والمجتمعات: وهو مستوى أوسع من سابقه ويشمل المؤسسات والنظم والعلاقات الاجتماعية المتشابكة التي توجد في المجتمع لتحقيق حاجات أساسية للإنسان.

ومن الأمثلة على هذا المستوى تنظيم العمل، الحكومة، الإدارة، الصحة، التعليم، الأسرة، الاقتصاد والتدين، فهذه النظم قد تتعرض لمشكلات بسبب قصور في أدائها لوظائفها أو تكون سببا في مشكلات لمستويات اجتماعية أخرى ومن المشكلات المتوقعة حدوث في حالة حدوث خلل على وظائف هذه المؤسسات الاجتماعية مثل: الترهل الإداري، الفساد الاستبداد، الظلم، اللامساواة، المشكلات الاقتصادية، مشكلات الأسرة، مشكلات التعليم والمشكلات الصحية.

---

(02) :أحمد العموش، حمود العليمات: **المشكلات الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2008، ص17.

(03) :أحمد العموش، حمود العليمات: المرجع نفسه، ص17.

(04) :أحمد العموش، حمود العليمات: المرجع السابق، ص18.

وفي الغالب يكون هذا النوع من المشكلات هو الأكثر انتشارا أو الأعمق تأثيرا في المجتمعات وفي نفس الوقت الأكثر ارتباطا بتقدم المجتمع ونهضته.[01]

وبالتالي فالتفسير الأولي لأسباب المشكلات الاجتماعية في مجتمعنا وغيرها من المجتمعات هو الخلل أو الاضطراب في الأداء الوظيفي لأهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع.

I-4- المستوى الإقليمي والعالمي: ويتضمن هذا المستوى المشكلات التي تصيب الأفراد في المجتمعات الإنسانية، فهي المشكلات التي ليس لها حدود سياسية ولا جغرافية أو فواصل ثقافية، والتي تكون في الغالب نتيجة سوء التصرف في استغلال البيئة والثروات الطبيعية والإسراف والترف والاعتداء والظلم والطغيان.

فأعمال الإنسان يمكن أن تكون سببا في فساد كبير وشامل، فالعالم مترابط أرضه واحدة وسماؤه واحد ومياهه كذلك، فكلنا في مركب واحد إن تحطم سوف يغرق الجميع وإن بقى صالحا فالنجاة للجميع، وقد زاد التطور في وسائل الإعلام والتطور الثقافي في التأثير المادي والمعنوي الذي استهدف الناس دون استثناء والضرر الحاصل في مكان ما سوف ينتقل إلى أماكن أخرى، والأمثلة كثيرة على هذا المستوى مثل: تلوث البيئة، أخطار الحروب والثورات الشعبية على الدول المتجاورة النزاعات العنصرية، الديون الدولية، التصحر، التلوث الإشعاعي، مشكلات المياه، مشكلات السكان والهجرة الغير شرعية.

وأسباب هذا النوع من المشكلات غالبا ما يكون هو الأقوياء في العالم بسبب استغلالهم وسوء علاقتهم بغيرهم من البشر والبيئة لتعم بذلك المشكلات في العالم.[02]

الملاحظ على هذا الترتيب لمستويات المشكلات الاجتماعية أنه قد تضمن معظم وأخطر المشكلات التي تهدد الأفراد والجماعات والدول فهي مترابطة من حيث تأثرها ببعضها، فالمستوى الأول يؤثر في الثاني وهكذا، فإذا كثرت الانحرافات الفردية والتفكك الأسري ظهرت مشكلات فردية كالجريمة وإدمان المخدرات والمشكلات النفسية والصحية، التي بدورها تهدد استقرار الجماعات بزعزعة البناء الاجتماعي ونظمه الاجتماعية والثقافية واختلال وظائف مؤسساته الاجتماعية، فيمد هذا الاختلال في الوظائف الذي يظهر في سلوك الأفراد وعلاقاتهم لتؤثر على المجتمع بأسره، ويمكن لبعض المشكلات التي تتجاوز الحدود الثقافية والسياسية والإقليمية لتصل إلى مجتمعات أخرى كمشكلات التطرف والإرهاب الدولي والمافيا...

---

[01]:أحمد العموش، حمود العليمات: المرجع نفسه، ص18.
[02]:أحمد العموش، حمود العليمات: المرجع السابق، ص19.

المخطط رقم (01): يوضح مستويات المشكلات الاجتماعية.

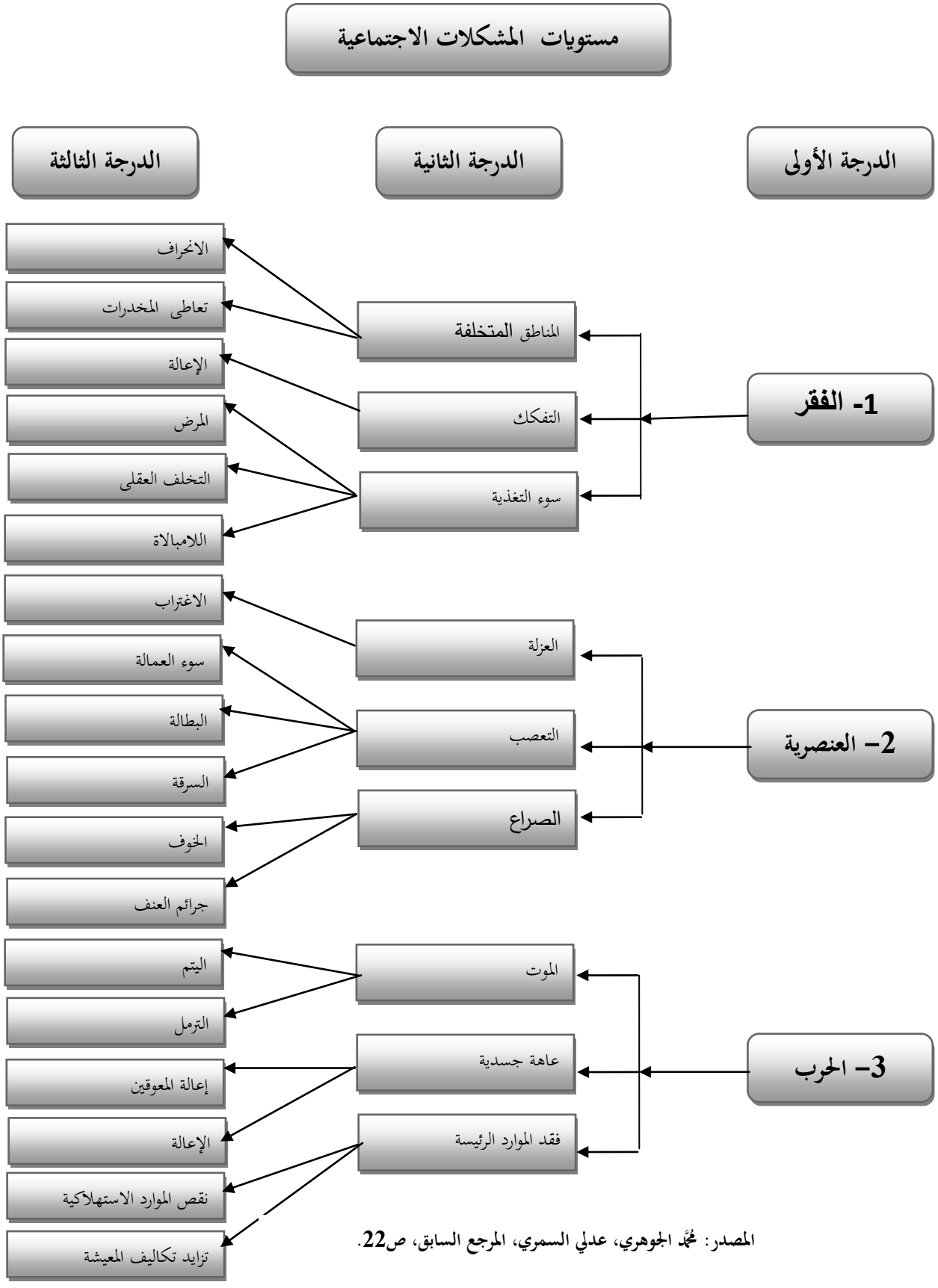

المصدر: محمد الجوهري، عدلي السمري، المرجع السابق، ص22.

المحاضرة الخامسة

أسباب ظهور المشكلات الاجتماعية.

تكلمنا سابقا عن خاصية النسبة للمشكلة الاجتماعية وهذا ما يجعل هناك اختلاف في أسباب المشكلات باختلاف المجتمعات والمعايير الاجتماعية.

تختلف المشكلات الاجتماعية من حيث أسباب ظهورها باختلاف إطار وجهة النظر التي ترى من خلالها المشكلة وفيما يلي مجموعة من الأسباب التي قد تكون هي المعطيات الأولى لظهور مشكلات اجتماعية جديدة أو تفاقم مشكلات كانت موجودة من قبل:

- يرجع ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية إلى التقارب في سرعة التغيرات الاجتماعية والثقافية، التفاوت في سرعة التغير في الجزء المادي للحياة الاجتماعية والمتمثل في الإمكانيات المادية والتكنولوجية عن الجزء اللامادي للحياة الاجتماعية والمتمثل في القيم والعادات والتقاليد، وحتى المستوى الثقافي ودرجة الوعي بهذا التغير والتطور وآثاره عن الحياة الاجتماعية.
- فشل الثقافة الحضرية في مواجهة تطلعات الأفراد وأهدافهم المجتمعية والشخصية.
- التفكك الاجتماعي ويصاحبه من محاولات من الأفراد لإعادة التنظيم الاجتماعي للبيئة الحضرية.
- ضعف أواصر العلاقات الأولية القائمة على أساس الدم والقرابة وما ينتج عن ذلك من الضعف الذي يصيب أساليب الضبط الاجتماعي الغير رسمي للأسرة والمجتمع المحلي.
- الاعتماد على أساليب الرقابة والضبط الاجتماعية الغير رسمي الخارجي (كرقابة القانون، الشرطة، المحاكم وتطور القوانين) مع عدم كفاية هذه الأساليب أحيانا لمواجهة مشكلات جديدة لم تكن موجودة من قبل، وبذلك تعجز أجهزة الضبط الاجتماعي الرسمي على توفير السلوك السوي في البيئة الحضري.[02]

[02]: عصام توفيق قمر: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة (مداخل نظرية، تجارب فردية، أساليب المواجهة)**، الطبعة 03، دار الفكر ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2015، ص14.

ويرى " مافيس بيسانز " (Mavis H . Biesanz) و" جون بيسانز " (John Bisanz) أن المشكلات الاجتماعية ترجع إلى العوامل التالية :

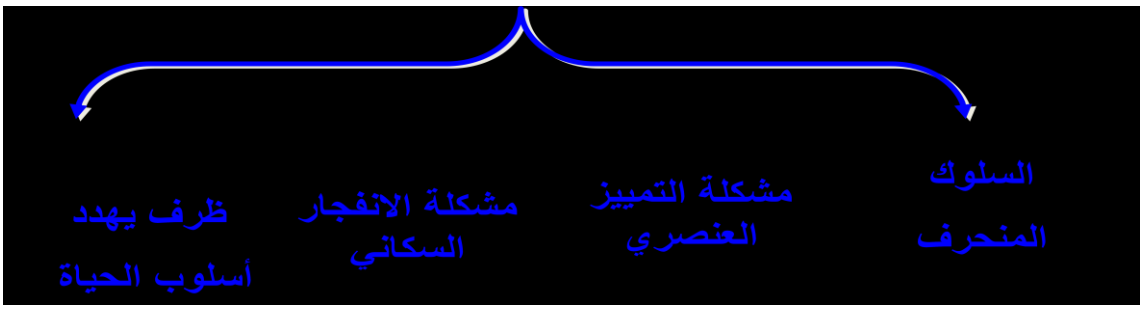

- **السلوك المنحرف** (**Deviant behavior**): وهو ذلك النمط من السلوك الذي ينظر إليه عدد كبير من أفراد المجتمع على اعتبار أنه يمثل تهديد أو انتهاك للمعايير الثقافية والقيم السائدة داخل المجتمع، ومن أمثلة المشكلات الاجتماعية التي تظهر نتيجة السلوك المنحرف ، مشكلة تعاطي المخدرات.
- **وقد تنشأ بعض المشكلات الاجتماعية:** مثل مشكلة التمييز العنصري . نتيجة اعتراض سبيل أو إحباط الأهداف الشخصية لفئة اجتماعية من داخل إطار النسق الاجتماعي.
- **كما قد تظهر بعض المشكلات الاجتماعية:** مثل مشكلة الانفجار السكاني . نتيجة تهديد استمرار التنظيم أو عدم استقرار أو إثبات النسق الاجتماعي نفسه.
- وأخيراً قد تنشأ المشكلات الاجتماعية نتيجة أي ظرف يهدد أسلوب الحياة داخل المجتمع.

المحاضرة السادسة

طرق قياس المشكلة الاجتماعية

رغم الصعوبة التي تكتنف عملية قياس المشكلة الاجتماعية وتحديد حجمها بشكل إحصائي دقيق، إلا أن هناك طريقتين يمكن بواسطتهما قياس المشكلة الاجتماعية، هما : القياس الموضوعي، والقياس الذاتي.

1- القياس الموضوعي:

إن المشكلة الاجتماعية هي بمثابة موقف اجتماعي يشكل تهديدا لاستقرار المجتمع ورفاهية أفراده. ومن أكثر الأساليب وضوحا لقياس خطورة المشكلة الاجتماعية، هو القيام بإحصاء عددي لكل من يتأثر بوطأتها. فعلى سبيل المثال يمكن معرفة عدد مدمني المخدارت، وعدد المجرمين، وعدد المرضى العقليين أو عدد حوادث التمييز العنصري أو الديني أو الجنسي، كما يمكن معرفة عدد الفقراء المعدمين في المجتمع .

غير أن القياس الإحصائي بما يوفره من إحصاءات غالبا ما يكون غير دقيق ومضلل. ومن هذا المنطق يصعب تطبيق القياس الإحصائي (الكمي أو العددي)، في مجال المشكلات الاجتماعية. حتى أنه في حالة توافر بعض الحقائق التي يمكن الحصول عليها نتيجة تطبيق القياس الإحصائي على هذه المشكلات، فإن هذه الحقائق تحتاج إلى تقويم غاية في الدقة. هده بالإضافة إلى أن الكثير من المشكلات الاجتماعية يصعب قياسها قياسا إحصائيا دقيقا، ذلك أن الإجراءات الخاصة "بجمع المعلومات "، تحتاج إلى تنظيم دقيق. فإذا ما أردنا-مثلا- أن نعرف عدد ضحايا الإدمان على تعاطي العقاقير المخدرة، فلا سبيل أمامنا سوى المتاح لدى سجلات الجهات المختصة. أما ما هو دون ذلك فيعتبر جزءا يخضع "للظن أو التخمين ".

ولذا فإن أي جهد يبذل في تقويم خطورة المشكلة الاجتماعية، لا بد أن تشمل التفسيرات الأولية للبيانات الإحصائية على تحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة. فلو أردنا مثلا معرفة عدد الأحداث المنحرفين، فإننا نواجه بعض الصعوبات، فهنالك ما يعرف بالأحداث المنحرفين بالعادة، وهناك من الأحداث من يرتكب فعلا انحرافيا مرة أو مرتين والذين يعرفون بالمنحرفين بالصدفة، فكلا النوعين من الانحراف لهما دلالة إحصائية، غير أن هذه الدلالة بالنسبة للمشكلة الاجتماعية المتعلقة بانحراف الأحداث ليست على قدر كبير من الأهمية، ونجد ذلك في حالة "سوء استخدام العقاقير "، وهو اصطلاح غامض ويفتقر إلى الدقة فمثلا، يختلف استخدام "المخدارت "، كالهيروين في أهميته عن استخدام العقاقير المسكنة.

ويزداد القياس الموضوعي صعوبة وتعقيدا عند محاولة قياس الاتجاهات أو المواقف الخاصة بجماعة ما اتجاه جماعة أخرى في نطاق المجتمع الواحد، كما هو الحال بالنسبة لموقف الجماعات البيض اتجاه الجماعات السود في المجتمع الأمريكي. ومن أبرز صعوبات هذا القياس عدم وجود "اختبارت اتجاه "، يمكن بواسطتها تحديد ما يفعله الفرد وفق ما يقوله، وبين ما يقوم به بالفعل. قد أظهرت الدارسات التي أجريت في هذا المجال أن عددا كبيرا من الذين أبدوا رغبتهم في التعامل مع المحال التجارية التي يعمل فيها عمال من السود قد أثبتوا عكس ذلك حين قاموا فعلا بالشراء من باعة السود قبل وبعد إجراء الدارسة عليهم وتسجيل إجاباتهم.

وعلى أية حال فإن الإحصاءات التي تم الحصول عليها وفق أساليب فنية مميزة، يمكن أ تكون على درجة من الأهمية. ذلك أن هذه الإحصاءات رغم أنها لا تحدد طبيعة أو خطورة المشكلة إلا أنها تشير إلى احتمال وجودها. فمثلا، إذا أشارت الإحصاءات المتاحة لدى المحاكم عن انحراف الأحداث، إلا أن حوالي نصف مليون من الأحداث سواء أكانوا ذكورا أم إناثا يمثلون أمام المحاكم كل عام، فإن هذا لا يتيح لنا معرفة كافية عن أحوالهم الخاصة، أو الحصول على أية بيانات دقيقة عن الأحداث الذي هم خارج نطاق "الضبط الاجتماعي "ولكن على

الرغم من ذلك يمكننا التأكد من أن هناك مشكلات قائمة تؤثر في عدد كبير من الناس تستدعي استقصاءات دقيقة بصددها.

2- القياس الذاتي: إن القياس لخطورة المشكلة الاجتماعية غالبا ما يقوم على أساس أحكام قيمية أكثر من اعتمادها على الإحصاءات فالإحصاءات المتعلقة بالانتحار أو الانحرافات الجنسية-مثلا- رغم أنها تشمل عددا قليلا نسبيا من الناس، إلا أنها غالبا ما تعتبر مشكلات اجتماعية خطيرة، لأن مجرد وجودها يعتبر تحديا وتهديدا صارخا لأرفع القيم والقواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع.

المحاضرة السابعة

كيفية دراسة المشكلات الاجتماعية.

إن دراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية مثل المدخل العلمي لدراسة أي مادة، فدراسة المشاكل الاجتماعية تعتمد على أساليب البحث الاجتماعي، كما تعتمد العلوم الطبيعية على الأدوات العلمية والاتجاه العلمي في دراسة المشكلات الاجتماعية التي يمكن تحديدها في مايلي:

أ- تحديد القواعد أو المعايير التي يقاس على أساسها السلوك الانحرافي.

ب- تقدير الدرجة التي يمتثل فيها سكان المجتمع للقاعدة التي سوف تكون بمثابة المقياس.

ج- دراسة السلوك الانحرافي في ضوء الموقف الذي حدث فيه، وكذلك تقدير درجة افتقار المنحرف إلى الحساسية بالنسبة لقواعد المجتمع.

وفي ضوء هذه الخطوات يصل الباحث إلى وصف سليم لمشاكل المجتمع، بالإضافة إلى ما فيها من فائدة تطبيقية لإثارة الطريق أمامه لحماية المجتمع أو للوصول إلى علاج للمشكلة.

وكذلك ينبغي على الباحث أن يعرف ما يسمى (بفهم اجتماعية المشكلات الاجتماعية)بمعنى أن يفهم كيف تطورت المشكلة إلى ما صارت عليه...ولماذا؟ وكيف تؤثر هذه المشكلة في حياة الناس؟ وماهي العناصر الفعالة فيها؟.

وهذا الفهم يعتبر إطارا مرجعيا هاما للباحث في عمله وهو يساعد على تنظيم معلوماته التي يحصل عليها مما يوفر له الكثير من الوقت، ويساعده في النهاية على حل المشكلات بذكاء وفاعلية.

وعند دراسة المشكلة الاجتماعية نخضع بالضرورة لمجموعة من الاعتبارات هي:

1- الالتزام الدقيق بالمنهج العلمي الذي يؤدي إلى التسليم بتسلسل العوامل المسببة والطابع الانتشاري للمشكلة الاجتماعية، وهذا يترتب عليه التسليم من جهة أخرى بأن المشكلة الكبرى في المجتمع تعكس تناقض أجزاء البناء، بينما يمكن أن تكون بعض المشكلات الصغرى معبرة عن اختلال في الوظيفة.

2- دراسة المشكلات الاجتماعية لا يجب أن تتم بمعزل عن فهم الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، باعتبار أن المجتمع جسم تتكامل وظائفة بناء على وجود وظائف ضرورية وأن ثقافة المجتمع في هذا الرداء الذي يتغير بتغير العلم عاكسا باستمرار أبعاد التغير التكنولوجي.

3- النظم الاجتماعية مترابطة ترابطا عضويا وكذلك المشكلات الاجتماعية مرتبطة ترابطا عضويا أيضا، وتفسير هذه الارتباطات يرجع في المقام الأول إلى البناء الاجتماعي نفسه ووظائفه ترتبط ارتباطا عضويا هي الأخرى، ولذلك فالمشكلة الاجتماعية ليست إلا نتيجة تخلخل يصيب البناء الاجتماعي.

4- المشكلة الاجتماعية تعكس التوجيه القيمي للمجتمع، وحل المشكلات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى تغير كلي لطابع الحياة الاجتماعية.

5- ليس هناك حتمية في أن المشكلة الاجتماعية لها صفة العمومية وأن الحياة الاجتماعية تؤدي إلى انحرافات في أدوار الناس ومراكزهم نتيجة للهزات التي تصيب البناء الاجتماعي.

والدراسة العلمية للمشكلات الاجتماعية تقتضي دراسة علمية دقيقة للبناء الاجتماعي ونسق المعايير والقيم والعلاقات والسلوك لتساعدنا على فهم المشكلات المعاصرة فهما أفضل وتمهد الطريق لرسم سياسة اجتماعية واضحة ترمي إلى التقليل من هذه المشكلات وتخفيف آثارها على الإنسان.

ومن بين المداخل الهامة والأساسية لدراسة المشكلات الاجتماعية مايلي:

1- **الدين**: فمنذ زمن بعيد كان الدين والدساتير القانونية يمثلان المنظورات الأساسية التي حددت أنواع المشكلات الاجتماعية، ويمثل الدين أداة أو مصفاة لتنقية التجربة الاجتماعية، فأسلوب الدين هو أن يدرك المشكلات ويحلها ويعيد ربط ما تسببه المشكلات من خلل، كما أن للمشكلات تعطي للدين قوته باعتباره عاملا مؤثرا من عوامل التكامل الاجتماعي.

2- **القانون:** هناك بطبيعة الحال علاقة تاريخية ومنطقية بين الدين والمداخل القانونية والمشاكل الاجتماعية؛ ففي القانون ينظر إلى أفعال كالقتل والسرقة على أنها إنحرافات عن النظام المعياري ومن هنا ندرك أن للقانون وظيفتين: الوظيفة الأولى بنائية، والوظيفة الثانية عقابية.

وهناك حقيقة هامة لا ينبغي إغفالها وهي أن المشكلة الاجتماعية لها واقع قانوني كالجريمة أو أي خرق للنظام القانوني، فالقتل يمثل جرما يحرك الأجهزة العقابية للدولة ككل، وهذا التحرك دائم من الناحية القانونية طالما أن هناك إثما.

3- الصحافة: يختلف مدخل الصحافة تماما عن أي مدخل أخر في دراسة وفهم المشكلات الاجتماعية، فقد كانت الصحف حتى القرن18 (الاخبارية، المجلات) جديرة بالذكر تكشف للعيان كل شيء وتحمي ضد الاستغلال والفساد والانحطاط الفكري أو الخلقي في المجتمع.

واليوم أصبحت الصحف والمجلات أداة مفيدة لإيقاظ وتنبيه الاستجابة العامة ضد العديد من المشكلات الاجتماعية، مثا إدمان المخدرات والبغاء، حيث أصبحت تمثل الركيز الأولى التي تنبه وتوقظ الشعب اتجاه معرفة المنحرفين عن النظام القانوني أو الأخلاقي، فالكشف والافصاح عن المشكلات الاجتماعية هو الهدف الأساسي والأسمى للفهم والمنع أو المنع أو الحماية أو العقاب.

المحاضرة الثامنة

الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية.

1- تعقد المواقف الاجتماعية:

يرجع السبب في تعقد المواقف الاجتماعية لتشابك أسباب ومسببات المشاكل الاجتماعية،.وإلى صعوبة ضبط المواقف والتحكم فيها، وصعوبة عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.

2- صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية:

يرجع سبب صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية إلى تعذر ضبط متغيرات المشكلة تحت ظروف التجربة التي تتطلب الضبط والدقة والتحكم، وتعذر القياس الدقيق الذي تنقصه الدقة بسبب تشابك العلوم الاجتماعية وتداخلها، وذلك لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد.

3- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية:

يرجع السبب في تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية لصعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية، لأن عدم القدرة على ضبط المتغيرات تحت ظروف التجربة العلمية لا يمنحنا القدرة على الوصول إلى قوانين اجتماعية تنطبق على جميع المشكلات الاجتماعية.

4- صعوبة تجنب الباحث للجوانب الذاتية:

لأن الباحث لا يستطيع عزل أحاسيسه عن المشكلة وبالتالي فإن نتائج البحث لا تخلو من الأحكام الشخصية التي تعكس شخصية الباحث،

فمهما حاول الباحث أن يحقق قدرا من الموضوعية والحياد فان اختياره للمشكلة وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل هي:

أ- خبراته وانتمائه الأيدلوجي. ب – وضعه الطبقي. ج – موقفة في المجتمع.

5- استحالة دقة المقاييس الاجتماعية:

يرجع السبب في استحالة دقة المقاييس الاجتماعية للفردية في الشخصيات وفي المجتمعات، وكذلك تفرد المواقف الاجتماعية وتفرد العوامل الاجتماعية والثقافية وتفرد الاستجابة البشرية نحو تلك المشكلات الاجتماعية.

6- الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية في التالي:

أ- عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية:

يرجع عدم الاتفاق إلى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد فما هو متفق عليه بين بعض الناس على انه يمثل مشكلاً لا يكون هكذا مع جميعهم . وهناك من يرى المشكلة العرقية بين السود و البيض تمثل مشكلة اجتماعية بينما لا يراها البعض الآخر هكذا لأنها تضع الأعراق في المكانات التي تليق بها .

ب- اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئا طبيعيا وأمرا لا يمكن تجنبه:

البعض ينظر إلى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها، وفي الواقع لا توجد هناك مشكلة محتومة ومتعذر اجتنابها إنما هناك ظروف معينة تعمل على إنتاج أو طرح أو إفراز ناتج لا محال لا يمكن اجتنابه أو منع وقوعه. أي أن المشكلة ناتجة عن القانون الطبيعي ويمتلك الحتمية.

7- عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات:

بعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوافر بيانات كافية ومناسبة عنها ولسبب أو لأخر .ومن بين هذه الأسباب أن بعض الإفراد لا يسمحون لغيرهم بالنقص عنهم أو معرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفا في مشكلة اجتماعية تمس قطاعا عريضا من قطاعات المجتمع.

8- صراعات القيم والمصالح:

في بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذاتمصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات . (الطبقات الغنية – الطبقات التجارية).

9- النقص في تكامل الحلول:

إن كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة . قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمرا متعذرا سواء بالنسبة للحكومات أو المؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول .

كذلك فان الحلول التي وجدت لبعض المشكلات نتجت عنها مشكلات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها.

المحور الثاني: أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية.

المحاضرة التاسعة

أساليب البحث (التاريخي– السوسيولوجي– السيكولوجي).

يجدر بنا ونحن بصدد الكشف عن أسباب المشكلات الاجتماعية أن نطرح هذا التساؤل: ما العوامل المؤدية إلى حدوث المشكلة الاجتماعية؟ إزاء هذا التساؤل يحاول علماء الاجتماع الإجابة عنه.

وربما تكون إجاباتهم صحيحة أو قريبة من الصواب. غير أن العوامل المسببة للمشكلات الاجتماعية كثيرة ومتنوعة، وأن العلاقات القائمة بينها غالبا ما تكون غامضة ويصعب التنبؤ بها. ولذا، فإن محاولة فهم المشكلات الاجتماعية يتطلب استقصاء شاملا لجميع العوامل المؤدية لهذه المشكلات وتحليلها تحليلا دقيقا. وهناك ثلاثة أساليب هامة في البحث، يمكن بوساطتها فهم المشكلات الاجتماعية والأسباب المؤدية لها، نحاول تناولها بشيء من الإسهاب على النحو التالي:

أولا : الأسلوب التاريخي

ترتبط طبيعة المشكلات الاجتماعية المعاصرة ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي حدثت في القرن الماضي، فقد هزت هذه التغيرات الأنماط الاجتماعية القديمة (التقليدية) وغيرت طموحات ومفاهيم كثير من الأفراد نذكر منها ما يلي :

1– تغيرات سكانية:

تعمل معدلات النمو السكاني المتغيرة على إعادة توزيع السكان من الناحية العمرية في مجموعات متباينة فحينما تنخفض معدلات الوفاة في الوقت الذي تظل فيه معدلات الولادة ثابتة إلى حد ما، فإن تضخما يحدث في النسبة العامة لفئتي كبار السن والشباب، كما أن انخفاض وفيات الرضع، تؤدي إلى زيادة كبيرة في فئة الشباب

وهذا يعني أنه كلما أخذت معدلات وفيات الأطفال في الانخفاض، وتأخذ معدلات المواليد في الانخفاض، فإن النمو الرئيس للسكان يحدث على أعلى مستوى.

2- التحضر: غالبا ما تتركز الصناعة في المدن، حيث تتوفر فيها كل متطلبات العمل، ولذلك تتدفق إليها موجات كبيرة من سكان الريف لتلبية مطالب الصناعة والتجارة من الأيدي العاملة، وتت ا زيد هذه الحركة مع نقص الحاجة إلى القوة العاملة للعمل في مجال الزراعة في الريف، والسكان في المدن الكبيرة"، يعيشون في مناطق حضارية ذات مستوى عال تكاد تخلو من سمات الأحياء الفقيرة"

وحيث أن الحياة الحضرية الحديثة تتسم بالتجمعات البشرية الكبيرة المتباينة في تقاليدها وأصولها الاجتماعية والثقافية، والعرقية، والدينية، والأخلاقية، ذلك الاحتكاك الذي ينشأ عن مشكلات اجتماعية متنوعة.

ثانيا : الأسلوب السوسيولوجي

إن عدم قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات بين الناس غالبا ما يتم تفسيره في ضوء التفكك الاجتماعي وكلمة مجتمع " تنطوي في معناها على "التنظيم "والمجتمع ليس مجرد حشد من الأفراد فحسب، وانما يقوم هؤلاء الأفراد في نظام معين، ذلك النظام الذي لا يعتمد على القوة البوليسية، وانما يعتمد على القبول العام لقواعد معينة لتنظيم العلاقات بين الناس.

وهناك عاملان رئيسيان من خلالهما يتم تفويض قواعد العلاقات السائدة:

أ- انهيار الجماعة الاجتماعية التقليدية (الأسرة مثلا).

ب- الصراع المتنامي بين قواعد العلاقات والطموحات.

1- انهيار الجماعة التقليدية: يميل الناس عادة إلى تشرب القيم والطموحات وقواعد السلوك والتنظيمات التي ينتمون إليها. وأن قدرة هذه الجماعات والتنظيمات على نشر قيمها وتقاليدها يعتمد بشكل مباشر على قدرتها في فرض الاحترام والولاء والإخلاص لها. ويشير التفكك الاجتماعي في الأصل إلى ضعف هذه الجماعات والتنظيمات التي تنقل قيمها الأساسية بشكل تقليدي مثل: الأسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي...الخ. هذه النظم

قد فقدت أهميتها الوظيفية تجاه أعضائها، كما فقدت قدرتها على ربط أعضائها ببعضهم البعض، فلم تعد تطالبهم بالولاء والإخلاص لها أو تقمصهم لشخصيتها، وبالتالي لم تعد تشكل وسائل فعالة في الضبط الاجتماعي، وفي نقل القيم الاجتماعية كما كانت من قبل.

2- التعارض بين المعايير والتطلعات أو الطموحات: حينما تبدأ الجماعات التقليدية في المجتمع إلى فقدان وظيفتها فأن قدرتها على نشر قيمها تصبح ضعيفة، وبالمثل حينما تصبح القيم السائدة في هذه الجماعات موضع تساؤل أو غير فعالة بالنسبة لأعضائها، فإن قدرتها على إقرار الولاء لها من قبل أعضائها تصبح أيضا ضعيفة ويمكن للطموحات المتغيرة أن تعرض بعض قوانين المجتمع التقليدية لحالة من التوتر بحيث تصبح هذه الطموحات مصدر أمن مصادر القلق داخل المجتمع، وفي هذه الحالة يكون المجتمع أمام أمرين هما:

- ضرورة المحافظة على قواعد السلوك الأساسية من خطر الطموحات الجديدة فمثلا، الطفل الذي لديه الرغبة الأكيدة إزاء الكسب المادي، يظل بعيدا عن مجالات السرقة، إذا ما تشرب بعمق القيم التي من شأنها أن تخضع هذه الرغبة للضبط الاجتماعي.

- ضرورة تغيير بعض قواعد العلاقات لتتلاءم مع الطموحات الجديدة فمثلا، الرغبة المتزايدة لدى كبار السن في تلقي المعونات المالية من الحكومة عند تقاعدهم، كحق من حقوقهم، ليست بسبب عدم قدرة أسرهم على إعانتهم فحسب، وانما ترجع في الأساس إلى أن هذه الرغبة أصبحت أمرا مسلما به.

ولهذا فإن التفكك الاجتماعي لا ينبغي النظر إليه كمدخل لدارسة الأمراض الاجتماعية أو الشخصية فحسب، وانما يعتبر أيضا مدخلا لفهم نوع الصراع الذي يصاحب التحول أو التقدم الاجتماعي، وهو بذلك اتجاه عام يرتبط بالتغير التاريخي الواسع الذي لا بد من النظر إليه باهتمام متزايد عند البحث في المشكلات الاجتماعية وذلك بهدف الكشف عن العوامل المسببة لهذه المشكلات، ومن ثم إخضاعها للعلاج الاجتماعي.

ثالثا : الأسلوب السيكولوجي

إن النمو الطبيعي للعاطفة الفردية، إنما يتم من خلال إطار بين الفرد وغيره من أفراد المجتمع. فالطفل- مثلا- يتشكل نموه في إطار مجتمعه وما يسوده من قيم، ولكن طالما أنه لا يشكل لبنة مرنة فإن هذا التشكل ينطوي على مقاومة مستمرة، تلك المقاومة التي تخضع لسلسلة عريضة من التفسيرات النظرية، ويعترف علماء النفس وكذلك الآباء بوجود مثل هذه المقاومة، ويتوقف نمو الأمن العاطفي الأساسي لدى الفرد على الأسلوب الذي يتم فيه تقبله للقيم السائدة في مجتمعه، حيث يشكل الأسلوب العامل الحاسم في نمو هذه العاطفة بشكل سليم.

ولذا، إ فن نمو بعض الحاجات العاطفية الخاصة، غالبا ما يلعب دورا هاما في وقوع الفرد في مشكلة اجتماعية. غير أن النظريات السيكولوجية المفسرة لهذه المشكلات الاجتماعية ليست متكاملة، وذلك لأنها تعطي تفسيرا مباشرا للتغيرات الواسعة التي تؤدي إلى أحداث أو تشكيل الانحراف. وعلى الرغم من ذلك، فإن النظريات السيكولوجية المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس، تشكل جانبا حيويا للصورة العلية(السببية) الكلية في معظم المشكلات الاجتماعية، فهي غالبا ما تساعد على تفسير ردود الفعل المتباينة للظروف الاجتماعية السائدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو : كيف تقوم العوامل السيكولوجية والاجتماعية بعملها اليومي في حياة المجتمع بحيث تؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية للإجابة عن هذا التساؤل ، نجد أنه من الضروري فحض الظروف الدقيقة لكل من الأسرة، والمدرسة، والمجتمع باعتبارها البيئات التي تحدث فيها المشكلات الاجتماعية.

ويمكن فهم هذه الظروف في ضوء نظرية علية أوسع مثل : نظرية التفكك الاجتماعي. وتكتسب النظريات العلية الأساسية مضمونها وصلاحيتها بعد اختبار تلك الظروف المميزة في حياة المجتمع

المحور الثالث: المشكلات الاجتماعية من منظور سوسولوجي

المحاضرة العاشرة | **الاتجاهات الفكرية المفسرة للمشكلات الاجتماعية.**

1- اتجاه الباثولوجيا الاجتماعية: ظهر منظور الباثولوجيا الاجتماعية بظهور علم الاجتماع واكتسب بذلك خصائص وسمات النظرية الاجتماعية، بتأكيد اتها العضوية، واهتماماتها التطورية، ومزاعمها الإصلاحية، وقد شكلت الباثولوجيا الاجتماعية اهتماما مميزا للمنظرين الأوروبيين الأوائل أمثال" أوجيست كونت "، و" هربرت سبنسر "، ثم أخذت بعدا جديدا على أيدي الرعيل الأول من علماء الاجتماع الأمريكيين، الذين وقعوا تحت تأثير نجاح المنهج العلمي في المجالات التكنيكية(الفنية)، مما أدى إلى محاولتهم وضع أسلوب علمي في مجال دارسة المشكلات الاجتماعية وايجاد الحلول المناسبة لها في الولايات المتحدة الأمريكية .

وتستند المقدمات المنطقية لهذا المنظور إلى" المماثلة العضوية "، التي تقارن المجتمع بالجسم الإنساني، وتنظر إلى كل منهما باعتباره كائنا حيا كبيرا تعمل أجزاؤه المترابطة معا من أجل سلامة وثبات بناء هذا الكائن فحينما يفشل الأفراد أو النظم الاجتماعية في الحفاظ على استمرار التقدم في المجتمع مع الظروف المتغيرة، فإن ذلك يحدث خللا في الحالة السوية للكائن الاجتماعي .وهنا ينظر للأفراد أو النظم الاجتماعية بأنها معتلة اجتماعيا أو ما يطلق عليها اصطلاح "الباثولوجيا الاجتماعية "، وقد كان علماء الاجتماع الأوائل يميلون إلى تحديد ماهية الأفراد الذين يعتبرون مصدر المشكلات الاجتماعية في المجتمع، ذلك أن الأفراد الذين هم مصدر هذه المشكلات، هم أولئك الذين لم يخضعوا لتنشئة اجتماعية سليمة إذ هم الذين رفضوا قيم ومعتقدات المجتمع بسبب ما يتسمون به من عيوب فطرية، ويميل علماء الباثولوجيا الاجتماعية المحدثين إلى التركيز الكبير حول العيوب التي تعتري المجتمع ونظمه المختلفة، إحساسا منهم بأن المجتمعات اللاأخلاقية تولد أفرادا لا أخلاقيين يعملون على خلق مشكلات اجتماعية عديدة .ويرون كذلك أن تلك المشكلات، إذا ما ا زدت حدتها وعظم تأثيرها في النظم الاجتماعية القائمة في المجتمع وبقيت بدون حل، فإنها ستعمل على تجريد هذا المجتمع من سماته الإنسانية .ولذا فإن العلماء الباثولوجيين الاجتماعيين المحدثين يركزون اهتمامهم على تغيير أخلاقيات الأفراد والمجتمعات إلى الأفضل، مؤكدين بأن التعليم يشكل الحل الأمثل للمشكلات الاجتماعية.

2- الاتجاه البنائي الوظيفي: تنظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسقا مكون من أجزاء معقدة فيما بينها فهي تعمل معا، وينظر علماء البنائية الوظيفية إلى المجتمع باعتباره نسق ثابت نسبيا؛ وتتكون الأجزاء الأساسية في

هذا النسق من النظم والمجالات الكبرى للحياة الاجتماعية، أو أنساق مجتمعية* فرعية جاءت للوفاء بالحاجات الانسانية الأساسية.(01)

وتؤكد هذه النظرية على أن المجتمع في ظل الظروف المثالية يميل إلى التوازن والاستقرار، حيث تنتظم عناصره المختلفة في نعومة ويسر من أجل تحقيق هذا الاستقرار، ويرى أنصار الوظيفية أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى تزعزع هذا التوازن والاستقرار الاجتماعي، الذي ينتج عنه مشكلات اجتماعية وتتمثل هذه الأسباب في:

ولأن أجزاء المجتمع تتميز بالترابط فإن أي تغير في جزء منها يستتبع بالضرورة تغيرا في الأجزاء الأخرى، وهذا التغير في حد ذاته لا يسبب مشكلات اجتماعية طالما أنه يحدث ببطء، ولكن عندما يتعرض المجتمع لحالة من التغير السريع والمفاجئ، فإن المجتمع يفقد توازنه، لأن تنظيمات المجتمع لم يتح لها الوقت الكافي لتستجيب بصورة ملائمة وبالتالي يصاب المجتمع بالاضطراب أو ما يسمى بالخلل الوظيفي.

قد تظهر المشكلات الاجتماعية عندما يفشل الأفراد في الامتثال لقيم المجتمع المتفق عليها، أي يخالفون ما يسميه الوظيفيون بالإجماع القيمي.

يرى الوظيفيون أيضا أن المشكلات الاجتماعية يمكن أن تنتج عن الاحتياجات الوظيفية للمجتمع عندما تصاب هذه الاحتياجات بما يسمى بالأداء الوظيفي الزائد عن الحد المطلوب ، فعلى سبيل المثال فالنسق التعليمي في المجتمع قد يخرج أفراد في احدى المجالات بما يزيد عن حاجة المجتمع، وبالتالي فإن هؤلاء الخرجين الذين لا يجدون وظيفة يصبحون مصدرا لمشكلة اجتماعية في المجتمع، وبالتالي فإن التعليم لعدد من الأفراد بما يزيد عن حاجة المجتمع يعد خللا وظيفيا في أداء النسق التعليمي لدوره في المجتمع.

وبصفة عامة فإن النظرية الوظيفية ترى أن ظهور المشكلات الاجتماعية أمر حتمي في المجتمع، وبالتالي فإن دور علم الاجتماع هو تحديد هذه المشكلات وتفسير سبب ظهورها وتحديد النتائج المترتبة على وجودها.

فتحليل الوظائف التي يقوم بها أحد تكوينات المجتمع يتطلب منا أن نبين الدور الذي تلعبه في استمرار وجود المجتمع ودوام عافيته؛ من خلال النجاح في أداء الدور، و"المدرسة الوظيفية تشدد على أهمية الاجماع الأخلاقي في الحفاظ على النظام والاستقرار في المجتمع، ويتجلى الاجماع الأخلاقي هذا عندما يشترك أغلب الناس في المجتمع في القيم نفسها، ويرى الوظيفيون أن النظام والتوازن يمثلان الحالة الاعتيادية للمجتمع".(02)

---

*__نسق اجتماعي__: هو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم اتجاه بعضهم البعض، كما أنه يعتبر اطارا من المعايير أو القيم المشتركة، بالإضافة إلى أنه يشتمل على أنماط مختلفة من الرموز والموضوعات الثقافية المختلفة. (عبد الرحمان عبد الله: النظرية في علم الاجتماع،ج02،دار المعرفة الجامعية، 2006، ص27)

(01) : علي عبد الرازق جلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص19.

(02) : أنتوني غيدنز، ترجمة: فايز الصباغ: **علم الاجتماع(مع مدخلات عربية)**، ط04، المنظمة العربية للترجمة، عمان، الأردن، بدون ذكر السنة، ص76.

وأهم فرضيات النظرية البنائية الوظيفية مايلي:

- شبه علماء البنائية الوظيفية المجتمع بجسم الكائن الحي؛ الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء التي تؤدي وظائف مختلفة تعتمد على بعضها البعض، كذلك المجتمع يتكون من مجموعة من النظم المختلفة.
- لكل نظام من هذه النظم وظيفة هامة يؤديها تساعد على استمرار البناء.
- كل نظام يتكون من مجموعة من الجماعات ولكل جماعة هدف أو أهداف تسعى إلى تحقيقها.
- كل جماعة تتكون من مجموعة من المكانات والتوقعات من الأفراد عليهم القيام بها، ويكتسب الفرد هذه التوقعات من المجتمع المحيط به.
- هناك نوع من التضامن والاعتماد المتبادل بين أجزاء البناء الاجتماعي؛ وأي خلل في جزء ينعكس على الأجزاء الأخرى وظهور أي انحرافات في المجتمع يعني وجود خلل في البناء الاجتماعي.
- الوظيفة أكثر عرضة للتغير من أجزاء البناء ومعظم التغيرات التي تحدث في النظم تكون في وظائف النظام لا في بنائه.
- لا يمكن فهم الأسرة ووظائفها بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى فهي تؤثر وتتأثر بهم على سبيل المثال لا الحصر الأسرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاقتصادي، لأنها تقوم بعملية الانجاب التي توفر القوى البشرية اللازمة للمجتمع، فهي المسؤولة عن تدريب هؤلاء الأفراد وإعدادهم لدخول سوق العمل، والأسرة تتكيف حسب احتياجات سوق العمل، فهي قد تنتقل من مكان إلى أخر حسب متطلبات سوق العمل.

كذلك نلاحظ أن النظام الاقتصادي يؤثر على الأسرة من خلال توفر فرص العمل؛ من خلال نظام الأجور السائد فكلما كانت الأجور مرتفعة كلما ارتفع مستوى معيشة الأفراد كذلك يساهم النظام الاقتصادي في تحديد مكان العمل فقد تضطر الأسرة إلى الانتقال من مكان إلى أخر وفقا لظروف عمل رب الأسرة.[01]

واضح يعطي المجال للباحث استيعاب الموضوع وتحليله إلى عناصره الأولية وربطه بالواقع الذي ينشأ فيه،[02]

3- الاتجاه الصراعي: تمثل مدرسة الصراع الند أو الخصم للوظيفة، برغم أن كل منهما يتخذ النظرة البنيوية التحليلية للمجتمع، إلا أنهما يختلفان في أسلوب تحليل طبيعة وشكل هذا البناء، خاصة في الكيفية التي ينقسم فيها المجتمع أو يتماسك، وتنظر الصراعية إلى المجتمع على أنه مكون من طبقات مختلفة طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة عاملة والطبقة التي تملك هي التي تحكم وتفرض قيمها وأفكارها على الآخرين، والمجتمع في حالة صراع بين هاتين الطبقتين.

---

(01) : سلوى عبد الحميد الخطيب: **نظرة إلى علم الاجتماع الأسري**، المرجع السابق، ص-ص 92-93.
(02) : إحسان محمد حسن: **علم الاجتماع الجريمة**، ط01، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص241.

أما وجهة النظر الثانية لنظرية الصراع أن هذا التناقض أساسه اللامساواة في توزيع القوى، فينقسم المجتمع إلى من يملكون القوة والقدرة في التأثير في الأخرين من جهة والمحكومين الخاضعين؛ مما يجعل القوة ومصادرها والحصول عليها مجال الصراع الاجتماعي، وهي وجهة نظر تكمل الفكرة الأولى، فأساس وجهة النظر الأولى هو الموارد الاقتصادية ووجهة النظر الثانية القوة ووجهتي النظر لهاته النظرية تمثلان بعدين مهمين يؤدي الحصول عليهما في أي حالة الوصول إلى المكانات الاجتماعية العليا.

إن نظرية الصراع تحدد بوضوح أن سبب المشكلات الاجتماعية هو ذلك التباين بين أفراد المجتمع والاضطهاد الواقع على من لا يملكون من جانب من يملكون القوة والسلطة في المجتمع ، وبالتالي فإن الاضطهاد والظلم سوف يؤدي إلى ظهور الصراع بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بل إن الصراع في رأي أنصاره سوف يصبح سمة مميزة للحياة الاجتماعية والوسيلة الأساسية والمصدر الرئيسي لإحداث التغير في المجتمع.

فالتحليل الصراعي للمشكلات الاجتماعية يعتمد على المسلمات الآتية:

- يتكون المجتمع من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، وكل جماعة تدافع عن مصالحها، وبالتالي فإن نجاح جماعة ما يعني وجود مشكلة لجماعة أخرى.
- إن أي جهد أو فعل لحل المشكلات الاجتماعية يتضمن محاولات من جانب الجماعات المقهورة لإحداث تغيرات لانتزاع حقوقها من هؤلاء الذين يحتلون مراكز القوة.
- إن قدرا معين من الصراع يمكن أن يكون مفيدا للمجتمع، لأنه يعد دافعا للتغيرات الاجتماعية الضرورية.[02]

إن نظريات الصراع بصفة عامة ترفض المقولة الوظيفية القائلة بان الحالة الطبيعية للمجتمع هي الاستقرار وبدلا من ذلك تؤكد هذه النظرية أهمية الصراع في حياة المجتمع.

إن ما قد يعد مشكلة اجتماعية من وجهة نظر الوظيفيين قد لا يعد كذلك بين أنصار الصراع، فعلى سبيل المثال وعلى عكس الوظيفيين ينظر أنظار الصراع إلى ظاهرة اجتماعية مثل الطلاق على أنها أمر طبيعي باعتباره يمثل أحد الوسائل المتاحة للتعامل مع النزاعات الزوجية، وإن كان هذا لا يعني إنكار الآثار السلبية للطلاق، أو أن الطلاق ليس مشكلة اجتماعية، إلا عندما ترى جماعة معينة أن مصالحها باتت مهددة لانتشار الطلاق في المجتمع، وهكذا فإن المشكلة الاجتماعية تظهر من وجهة نظر الاتجاه الصراعي عندما تعتقد جماعة أن مصالحها أصبحت مهددة ويتضمن الاتجاه الصراعي نمطين أساسين من الصراع الاجتماعي هما صراع القيم والصراع الطبقي.[01]

---

[02] :محمد الجوهري، عدلي السمري: **المشكلات الاجتماعية**،الطبعة01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص60.
[01]:عدلي السمري: **قضايا ومشكلات اجتماعية**، الزعيم للخدمات المكتبية، القاهرة، مصر، 2016،ص 70.

إلا أن المشكلة الاجتماعية الكبرى عند الصراعين هي النظام الرأسمالي وهو حسب وجهة نظرهم نظام اللامساواة الاجتماعية من حيث الأصل، أما المشكلات الاجتماعية الفرعية التي تتولد من اللاعدالة الاجتماعية التي هي المشكلة الكبرى التي تظهر في النظام الرأسمالي من خلال اللامساواة والاستغلال وعلى هذا الأساس يمكننا أن نفسر ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع إلى سببه الجوهري وهو عدم المساواة بين الأفراد في المجتمع الواحد.[02]

4- الاتجاه الانحرافي: إن من أهم أبرز رواد هذا الاتجاه الذي نادى بنظرية الانحراف وفقدان المعايير الاجتماعية هو "دوركاين" durkein الذي كان يرى أن المشكلة الاجتماعية ما هي إلا انتهاكات للمعايير الاجتماعية الموجودة في المجتمع والخروج عليها؛ من خلال إنشقاق مجموعات من الأفراد عن المجتمع في تصرفاتهم؛ بحيث تبدوا هذه التصرفات شاذة بالنسبة لمعايير المجتمع المتفق عليها لدرجة أنها تتعارض معها تماما ومع توقعات السلوك العادية التي يتوقعها المجتمع من أفراده[03] في المواقف المشابهة،وينظر الاتجاه الانحرافي إلى المشكلة الاجتماعية على أنها نتاج لقدر من الانحراف عن معايير المجتمع أكثر من كونها انهيارا عاما.[04]

أي أن المجتمع يحافظ على معاييره وقيمه التي تحافظ على بقاءه واستمراره، إلا ان المشكلات الاجتماعية يكون السبب فيها غالبا خروج بعض الجماعات عن المعايير العامة لهذا المجتمع.

حيث يرى" ميرتون" أن انتهاك القاعدة (المعايير) سوف يبدو من الأمور الطبيعية لبعض أفراد أو جماعات المجتمع فكل مجتمع يتضمن مجموعة محددة من الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية المشروعة لتحقيق هذه الأهداف وفي كل مجتمع يوجد أفراد أو جماعات تعجز عن تحقيق هذه الأهداف والتساؤل الذي حاول "ميرتون" الإجابة عليه: هو كيف يسلك الأفراد عندما يواجهون الأهداف الثقافية المشروعة بوسائل غير متاحة أو في أفضل الأحوال عاجزة عن تحقيق هذه الأهداف؟ ويطرح" ميرتون" للإجابة على هذا التساؤل ما أطلق عليه أنماط التكيف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية، ويطرح كل نمط شكل من أشكال استجابة أفراد المجتمع نحو هذا التناقض وهذه الإجابات هي:

- **الاستجابة التوافقية** : يعد نمط الاستجابة التوافقية نمط سويا من وجهة نظر المجتمع، حيث يمثل تقبلا لقيم المجتمع ومعاييره وبالتالي لا يمثل أي مشكلة ولا يعد سلوكا منحرفا.
- **نمط الاستجابة الابتكارية:** وتمثل تلك الاستجابة تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة ولكن الوسائل الشرعية لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم، وبالتالي يبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه القيم التي ينادي بها المجتمع، وقد تكون تلك الوسائل مقبولة أو مرفوضة من قبل المجتمع وتصبح الاستجابة الابتكارية أمر شائعا حينما

---

(02): أحمد العموش، حمود العلايمات: المرجع السابق، ص67.
(03) : عصام توفيق قمر وآخرون: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**،ط03، دار الفكر، عمان، الأردن، 2015، ص29.
(04): عدلي السمري: المرجع السابق، ص 75.

لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم وينحصر اهتمامه فقط في كيفية الوصول إلى الوسائل التي تحقق النجاح في ضوء قيم المجتمع السائدة.

- **نمط الاستجابة الشعائرية:** يتسم هذا النمط بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع السائدة، ولكن ذلك الرفض للقيم لا يطرح قيما بديلة فأعضاء الاستجابة الشعائرية، لا يسعون إلى تحقيق أي طموح اجتماعي، هذا بالرغم من التزامهم بمعايير ووسائل تحقيق قيم المجتمع، فهم يؤمنون بالوسيلة في حد ذاتها مع رفضهم للأهداف ، ويعد هذا النمط من الاستجابة أكثر التصاقا بأفراد الطبقة الوسطى.
- **نمط الاستجابة الانسحابية:** يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعاييره فأعضاء الاستجابة الانسحابية لا يرفضون قيم المجتمع فحسب بل أنهم يرفضون أيضا وسائل تحقيق هذه القيم حتى ولو كانت تلك الوسائل متاحة للجميع بصورة عادلة ويعيش الأفراد الانسحابيون منعزلين عن المجتمع، ويمثل إدمان المخدرات وتعاطي المشروبات الكحولية إحدى صور الاستجابة الانسحابية، بالإضافة إلى المصابين بالأمراض العقلية والنفسية، الذين لا يتقبلون واقعهم الاجتماعي وينطوي تحت هذا النمط بعض الطبقات الاجتماعية التي يتمتع أفرادها بامتيازات خاصة متعلقة بالسلالة أو الدين أو القومية.
- **نمط الاستجابة التمردية:** يمثل هذا النمط من الاستجابة رفض قيم المجتمع ومعايره مع ايجاد قيم بديلة ومعايير أخرى وذلك كمحاولة لتغيير البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وتمثل الثورات أصدق نموذج لذلك النمط من الاستجابة التمردية أو الثورية وتعد تلك الاستجابة من وجهة نظر الوضع السائد انحرافا عن القيم ومعايير المجتمع.

ويؤكد" ميرتون " أن أنماط التكيف تشير إلى سلوك الفرد في مواقف محددة وليس إلى كل سيماته الشخصية بصفة عامة فالفرد قد يغير من نمط التكيف عندما ينتقل من نشاط اجتماعي إلى أخر.[01]

حيث يقوم تفسير الاتجاه الانحرافي للمشكلات الاجتماعية على المسلمات الأتية:

- يتوافق معظم أفراد المجتمع مع المعايير الاجتماعية معظم الوقت ولكن بعض الأفراد قد ينتهكون بعض المعايير الهامة في المجتمع.
- ينظر باقي أفراد المجتمع إلى هذا الانتهاك على أنه مشكلة اجتماعية لأنه ينتهك قيم الثقافة السائدة ويهدد التوقعات الاجتماعية للسلوك السوي.
- تركز جهود حل المشكلات الاجتماعية الناتجة عن الانحراف إما على الحد من الانحراف أو إعادة تعريف السلوك المنحرف، بحيث لا يصبح كذلك.[02]

---

(01): محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع السابق، ص66.
(02): محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع نفسه، ص64.

ويذهب المدافعين عن الاتجاه الانحرافي إلى أن المنحرفين هم بشر أسوياء مثل باقي أفراد المجتمع، لأن سلوكهم المنحرف يعكس في واقع الأمر معاييرا وقيما اجتماعية معينة أكثر مما يعكس قصورا أو خلل أو اضطرابا فرديا، فالسلوك المنحرف يشير هنا إلى موقف لا يستطيع الفرد فيه أن يتصرف بطريقة يقبلها معظم أفراد المجتمع؛[03] أي أن تصرفاته يفهمها هو فقط بناءا على دوافعه وأهدافه الشخصية.

ويتخذ سلوك المنحرف شكلين أساسين:

-الشكل الأول: يتضمن انتهاكا صريحا للمعايير الاجتماعية؛ أي يتوفر عامل القصد وتعمد الانتهاك للمعايير.

-الشكل الثاني: يتضمن سلوك الأفراد الغير مقبول اجتماعيا كتصرفات المرضى عقليا والمدمنين على المخدرات والكحوليات لأن هذه الحالات الثلاث تعيق الفرد على أداء أدواره الاجتماعية بصورة كاملة.

ومصطلح المنحرف هو مصطلح يشير إلى الشخص الذي لا يستطيع أن يلتزم بقيم ومعايير المجتمع.[01]

ويرجع هذا الاتجاه الفكري أسباب السلوك المنحرف إلى ثلاثة أسباب هي:

-الجهل: أي جهل هذه المعايير وعدم إدراكها وبالتالي انتهاكها عن غير قصد.

الرغبة في تحقيق النجاح: لأن السلوك المنحرف بما أنه الوسيلة الغير شرعية لتحقيق أهداف مشروعة، فإن كل فرد منذ طفولته في سعي مستمر لتحقيق أهداف يحددها له المجتمع في كل مرحلة من مراحل حياته ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يحدد المجتمع مجموعة من الوسائل المشروعة لذلك، ولكن في غياب المساواة والعدالة الإنسانية في إتاحة هذه الوسائل المشروعة أمام جميع أفراده عندم يعجز الفرد عن تحقيق أهداف مشروعة بالوسائل المشروعة، ضف إلى ذلك الضعف الذي تمارسه ثقافة المجتمع لتحقيق هذه الأهداف مما يدفع مجموعات من الأفراد إلى وسائل منحرفة لم يصادق المجتمع على مشروعيتها لتحقيق هذه الأهداف.[02]

-الوصم: والذي يعد من أهم مصادر الانحراف على اعتبار أن سلوك الفرد لا يعد سلوكا منحرفا لحظة ارتكابه؛ كأن ينحرف الفرد عن جهله لبعض المعايير الاجتماعية حالة من الانحرافات الموقفية حسب " ليمرت "[03] فيتم وصمه بالانحراف، وبالتالي فإن وجهة نظر المجتمع إلى السلوك وتصنيفه باعتباره سلوكا منحرفا أو سويا مصدر الانحراف.[04] ومن أهم النظريات التي جاءت لدراسة المشكلات الاجتماعية من المدخل الانحرافي نظرية الأنومي اللامعيارية، نظرية الوصم، نظرية المخالطة الفاصلة، وقد كان كل ما جاء من خلال هذه النظريات هو تقديم

---

(03): عدلي السمري: المرجع السابق، ص75.
(01): محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع السابق، ص65.
(02): عدلي السمري: المرجع السابق، ص77.
(03): نويل تايمز، ترجمة:غريب السيد أحمد: **علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الأزريطة، بدون ذكر البلد، 1997،ص 47.
(04): عدلي السمري: المرجع السابق، ص77.

اجابات عن التساؤل الشائع الذي يواجه أنصار الاتجاه الانحرافي وهو تساؤل هام مفاده: لماذا ينتهك بعض الناس معايير وقيم المجتمع بينما لا يفعل ذلك البعض الأخر؟[05] فالانحراف هنا يمس مجموعات من الأفراد فقط ولا يعم كل المجتمع وفئاته فالمنحرفون أحيانا هم أصحاب أهداف مختلفة فالرغبة مثلا في تحقيق النجاح والثراء قد يكون دافعا مشروعا في نظر صاحبه ولكن الأساليب المتبعة لتحقيق ذلك الهدف لاتخدمه إلا هو ولا يوافق عليها المجتمع، وهذا النموذج من الحالات موجود في أرض الواقع كاللجوء إلى التزوير في الوثائق الرسمية لامتلاك أشياء ليست من حق هذا الشخص أو لتهرب من التزامات مادية كالضرائب مثلا؛ فينتج عن هذه الانتهاكات ما يعرف بمشكلات الانحراف.

[05]: محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع السابق، ص66.

المحاضرة الحادية عشر | **تابع لمحاضرة الاتجاهات الفكرية المفسرة للمشكلات الاجتماعية.**

5- نظرية التفكك الاجتماعي: لقد وجد علماء الغرب صعوبة كبيرة في تعريف التفكك الاجتماعي، لكن هذه الصعوبة تتضاءل تدريجيا برغم عدم الاتفاق على توحيد هذا المفهوم السوسيولوجي، إلا أن هناك اقتراحات لاستخدام هذا المفهوم وجدت قبولا وهي الأفكار التي ترى:" أن التفكك الاجتماعي هو عدم كفاءة النسق الاجتماعي أو فشله في تحديد مراكز الأفراد وأدوارهم المرتبطة بشكل يؤدي إلى بلوغهم أهدافهم بصورة مرضية"[01] أي عندما تفشل النظم الاجتماعية في تحقيق التوازن الاجتماعي للأفراد مما يجعلهم غير قادرين على تحقيق أهدافهم والقيام بأدوارهم الاجتماعية كل فرد في مكانه وفق قيم هذا النسق، ولذلك فإنه عند محاولة فهم التفكك الاجتماعي على أنه مفهوم معاكس أو مغاير لما يمكن أن يطلق عليه التماسك، فالتفكك هو انفصام أجزاء معينة أو عناصر في مركب معين، بما يفقد هذا المركب خصائصه المحددة، وإذا أمكن إعادتها بنفس نسب تركيبها مرة أخرى عاد للكل تماسكه وتحققت الخاصية الأساسية التي يقوم بها، وبالتطبيق على المجتمع فإن مفهوم التفكك الاجتماعي يشير في مضمونه إلى التوتر أو تصدع أو ضعف يطرأ على العلاقات الاجتماعية في المجتمع أو في مكونات النسق الاجتماعي، وإذا وصل التفكك إلى أقصى مدى وأصبح تفككا كاملا يؤدي إلى تحطيم وانهيار النسق بأكمله، أو بمعنى أخر يشير هذا المفهوم إلى حالة التدهور التي تصيب الضبط الاجتماعي،[02] فلضبط مفهوم التفكك يجب أن نراعي المسائل الآتية:

- لا نستطيع أن نتكلم عن التفكك الاجتماعي دون أن نتكلم عن التنظيم الاجتماعي، فكما توجد درجات متفاوتة من التنظيم توجد أيضا درجات متفاوتة من التفكك.

---

(01): محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد: المرجع السابق، ص-ص 85-86.

(02): جبارة عطية جبارة، السيد عوض علي: **المشكلات الاجتماعية**،ط01، دار وفاء لدنيا الطبع والنشر، الاسكندرية، 2008، ص-ص 111-112.

- عندما يتغير البناء الاجتماعي دون تحديد واضح لأدوار الأفراد ومراكزهم تكون الفرصة متهيئة لظهور التفكك الاجتماعي.

- التغير الاجتماعي يؤدي إلى إعادة ترتيب أجزاء البناء على الرغم من الاحتمالات القائمة بأن هذا التغير يؤدي إلى عدد كبير من أنواع التفكك نتيجة للسرعات المتفاوتة التي تتغير على أساسها هذه الأجزاء.

- يحدث التغير الاجتماعي نتيجة لازدياد شدة العوامل التي تضغط على ثقافة المجتمع أو بنائه، فتكون نقطة الانطلاق عبارة عن ثورة أو تشريع يتناول القواعد الأساسية للوجود الاجتماعي، وتتعاقب التجديدات التي تدخل على الثقافة والمجتمع بسرعة؛ التي لا يتقبلها المجتمع بسهولة وتحدث مقاومة من العناصر الثقافية القديمة التي لا تزال على درجة كبيرة من الفاعلية ولهذا يحدث التفكك الاجتماعي والثقافي.

- في مرحلة التفكك الاجتماعي قد يميل بعض أعضاء المجتمع إلى الاتجاهات السلبية وهذا الأمر قد يعطل بلوغ نهاية هذه المرحلة بسرعة أو قد يؤدي إلى خسائر اجتماعية كبيرة كثمن لتجاوز هذه المرحلة.[03]

لذا يمكن القول أن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع حين يجد الأفراد أنفسهم في مجتمع لا يتقاسمون فيه نفس معايير السلوك التي كانوا يتقاسمونها من قبل، كما أن توقعاتهم بالنسبة لسلوك فيما بينهم يعد محل اتفاق أو اجماع.[04]

حيث يرى هذا الاتجاه الفكري أن المشكلات الاجتماعية هي نتيجة لانهيار شبكة القيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع،[01] لأن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى اجماع أفراده واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي اختاروها لأنفسهم وفق معطيات اجتماعية وثقافية تتحكم في هذا السلوك، وبالتالي يصبح الجميع متكيفين بشكل طبيعي ومتزن في حياتهم؛ مما يحقق الاستقرار الفردي والاجتماعي فالفرد السوي داخل المجتمع يحقق أهدافه ويعيش حالة من الاتزان النفسي والاجتماعي ولكن حين يهتز اجماع هؤلاء الأفراد لسبب أو لأخر وحينما لا تصبح

(03): محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد: المرجع السابق، ص84.
(04): عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع السابق، ص27.
(01): محمد الجوهري، عدلي السمري: المرجع السابق، ص64.

قواعد السلوك الموجودة متماسكة أو حينما تتحدى هذه القواعد قواعد أخرى جديدة يصبح المجتمع حينئذا في حالة تفكك اجتماعي؛ [02]كأن تتراجع قيمة اجتماعية كانت أساس بناء اجتماعي كأساليب الضبط الاجتماعي الغير رسمي التي كانت تميز المجتمعات الريفية أدى إلى عدم اتفاق أفراد الوسط الريفي على الطريقة التي يلجؤون إليها لحل مشكلاتهم داخل القرية فهناك من يلجأ إلى الأجهزة الرسمية التي تجسد أساليب الضبط الاجتماعي الرسمي وهناك من يتمسك بالأساليب التقليدية لتحقيق العدالة داخل هذه البيئة المحافظة، إلا أن قوة الأساليب الرسمية أدت إلى تراجع الأساليب الغير رسمية؛ لأنها فقدت مصداقيتها عند الأفراد تدريجيا، مما أدى إلى تغير خصائص الوسط الريفي الذي كان أساسه الاحترام وتقدير، رأي ووجود كبار السن الذين يمثلون أهم أداة لتحقيق الضبط الاجتماعي الغير رسمي في الوسط الريفي.

6- اتجاه التفاعلية الرمزية: بشكل عام تعمل معظم النظريات النفسية الاجتماعية، وأهمها التفاعلية الرمزية على مستوى مختلف عن الذي تعمل فيه النظريات السوسيولوجية كالوظيفية والصراعية، فعلم النفس الاجتماعي يهتم بسلوك الأفراد والجماعات الصغيرة وعلاقتهم ببعضهم وعلاقتهم بالمجتمع الكبير ونظريات علم النفس الاجتماعي تجمع بين دراسة سلوك الأفراد والجماعات وطبيعة العلاقات التي تربطهم أثناء تفاعلهم وعلاقتهم بالمجتمع.

ومن محاور الاهتمام الأساسية لعلم النفس الاجتماعي موضوع التنشئة الاجتماعية والدور الذي يؤديه تفاعل الجماعات في نمو نفسية الفرد وتفسير الأسباب التي تجعل بعض الأفراد ملتزمين بالأعراف والتوقعات الاجتماعية في نفس الوقت الذي ينحرف فيه أخرين، كما جاء علم النفس الاجتماعي بتفسيرات أكثر دقة وواقعية عن الجريمة والأمراض النفسية كذلك فالمشكلات الاجتماعية التي توصل البحث السوسيولوجي إلى أنها نتيجة للتخلخل الاجتماعي أو الصراع الطبقي تتضمن أيضا أسباب نفسية اجتماعية.[03]

وتنظر التفاعلية الرمزية إلى المجتمع باعتباره نتاجا للتفاعل بين الأفراد ويسعى هذا الاتجاه الفكري إلى إظفاء معنى على الطريقة التي يفهم بها الناس حياتهم الخاصة، لأن لهذا الاتجاه وجهة نظر متميزة لتفسير المشكلات

[02]: عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع السابق، ص27.
[03]: أحمد العموش، حمود العليمات: المرجع السابق، ص69.

الاجتماعية والتي تزعم بأن هذه المشكلات ذاتية ويتم تصورها من خلال عمليات التفاوض في التفاعل الاجتماعي؛[04] أي أنها مشكلات يكون مصدرها أفراد تتحكم فيهم ظروف معينة تتراوح بين الظروف الاجتماعية والنفسية، ويبقى الحكم على هذا السلوك الاجتماعي محل جدل بين هذا السلوك ومدى إلتزامه بمعايير النسق العام.

[04]: علي عبد الرازق جلبي: المرجع السابق، ص-ص23-24.

المحاضرة الثانية عشر

أنواع المشكلات الاجتماعية.

بعد ترتيب مستويات المشكلات الاجتماعية وعرضنا لأهم المشكلات التي يمكن أن يتضمنها كل مستوى سوف نحاول هنا اقتراح تصنيف لأنواع المشكلات الاجتماعية بعد عرض أراء وتصنيفات العددي من العلماء والباحثين في هذا المجال الذين اختلفت آرائهم وتصنيفاتهم لأنواع المشكلات الاجتماعية بناء على اختلاف المداخل التفسيرية لطبيعة المشكلات الاجتماعية من حيث أسبابها المتداخلة والمتشابكة التي يصعب أحيانا الفصل بينها نظرا لسرعة التغير الاجتماعي والثقافي بحيث لا يمكننا أحيانا أن نجزم أو نفصل إذا كانت هذه المشكلات الاجتماعية نتيجة أو بسبب التغير الاجتماعي أو في إحداث المشكل نفسه.

فنجد أن "ميلز "Mills" قد قسم المشكلات الاجتماعية إلى نوعين أساسيين الأول: المشاكل الخاصة، والثاني القضايا العامة.[01] وأشار في هذا التصنيف إلى نوع ثالث وسط يحدث فيه تحول تدريجي من المشكلة الخاصة إلى القضية العامة ولكنه أهمل في هذا التصنيف الاتجاه العكسي لتدرج مشكلات القضايا العامة إلى مشكلات خاصة، وأبرز مثال على ذلك المشكلات الاقتصادية المتعلقة بسياسة المجتمع الاقتصادية وما يترتب عليها من مشكلات خاصة مثل مشكلة البطالة التي في الحقيقة نتيجة لمشكلات اقتصادية متعلقة بالدرجة الأولى بفشل السياسات الاقتصادية للمجتمع.

ولأن "ميلز" (Mills) قد انطلق في تصنيفه هذا، أن هناك ظروف اجتماعية في المجتمع تكون هي المسؤولة عن خلق المشاكل للأفراد والجماعات.

ولكن قد تضل هذه المشكلات أمرا حاصلا لا يتجاوز حدود جماعات اجتماعية أخرى ولا تأخذ هذه المشكلات صفة العمومية، ويتحدد نطاق معاناة هذه المشاكل على مستوى هؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات لأن "نطاق المشاكل الخاصة عادة ما يقع في حيز العلاقات المباشرة وبين الفرد والآخرين، ولكن بالتدريج فإن جماعات معينة من الناس تدرك أن هناك ظروفا أو أحوالا خاصة على أنها مشكلات اجتماعية وأنه لابد من عمل شيء إزراء هذه المشكلات والتحرك لمواجهتها، ويقول آخر تتحول المشكلة من مشكلة خاصة إلى قضية عامة تمثل أزمة أو مشكلة للنظام القائم في المجتمع.[02]

وأنواع المشكلات الاجتماعية تختلف في ترتيبها بإختلاف أساس التصنيف الذي تعتمد عليه، فإذا اتخذنا الأوضاع التالية لتصنيف المشكلات تكون كمايلي:

---

(01): محمد الجوهري، عدلي محمود السمري: **المشكلات الاجتماعية**، الطبعة01، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص16.
(02): محمد الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع السابق، ص16.

1- الظروف الاقتصادية كأساس للتصنيف كان لدينا الأنواع التالية للمشكلات الاجتماعية:

- الفقر.
- البطالة.
- اعتماد المجتمع اقتصاديا على مجتمع آخر (التبعية الاقتصادية).

2- أما إذا كان أساس التصنيف البيولوجي فالمشكلات التي تظهر بشكل كبير هي:

- الأمراض الفيزيقية.
- مشكلات المعوقين.
- الأمراض العقلية.

3- الأساس السيكولوجي ترتبط به مشكلات من نوع آخر هي:

- الأمراض العصابية.
- الحالات السيكوباتية.
- سوء التكيف الشخصي.
- الإدمان، الانتحار...إلخ.

4- الأساس الثقافي:

- الطلاق.
- الجريمة.
- الجنوح، الأحداث.

وقد استند "هارولد فليبس" في تصنيفه لأنواع الجرائم على الأسس المتعددة للتصنيف لتحديد أنماط المشكلات الاجتماعية في ظروف الحياة المعقدة في المجتمع الحضري والصناعي، حيث حدد تحت الأساس الاقتصادي المشكلات الكمية والكيفية والحراك السكاني وبالنسبة للأساس البيولوجي حدد الصحة العامة، وبالنسبة للأساس السيكولوجي المشكلات العقلية،[01] وبالنسبة للأساس الثقافي حدد المشكلات الإدارية والهجرة ومشكلات التحضر والترويج عامة، وتعليم الكبار وقد أكد البعض في تصنيفه لأنماط المشكلات الاجتماعية على المشكلات الاجتماعية والمتضمنة لمشكلات التخطيط وإعادة التنظيم الاجتماعي باعتباره إحدى مشكلات العصر.

[01] : فادية الجولاني: **تشخيص وعلاج المشكلات الاجتماعية**، المرجع السابق، ص18.

وقد عرض كل من "روبرت ميرتون" و "روبرت نيسبت" في مؤلفاتهما "المشكلات الاجتماعية المعاصرة" عام 1971 وهم بصدد تحديد أنواع المشكلات الاجتماعية في المجتمع الصناعي لعدد من تلك المشكلات تتمثل في: انحراف الأحداث، الجريمة المنظمة والمخدرات، الضعف العقلي، الإدمان على الخمور، الانتحار، زيادة السكان الانحرافات الجنسية، العلاقات العنصرية، التفكك الأسري، العمل والآلية، الصراع الحضري، الفقر، مشكلات الشباب، العنف، وهي المشكلات التي اهتم بها باعتبارها المشكلات التي تواجه المجتمع الصناعي.(02)

ويقسم "ميرتون Merton" المشكلات الاجتماعية إلى نمطين عريضين يطلق على كل نمط يركز على ظواهر متباينة تماما، ولكنهما في واقع الأمر يتناولان جوانب مختلفة من نفس الظاهرة، وبالتالي يمكن تناول المشكلات الاجتماعية من منظور التفكك الاجتماعي ومنظور السلوك المنحرف أيضا، إن التمييز بين ما هو تفكك اجتماعي وبين ما يعد سلوكا منحرفا أمرا مفيدا إذا وضعنا في الاعتبار أنهما يتفاعلان معا، بل إنهما في ظل ظروف معينة يقوي ويدعم كل منهما الآخر فيصبح منهم واحد سبب والآخر نتيجة، فأغلب مشكلات الانحراف في المجتمع سببها التفكك الاجتماعي بشكل عام والتفكك الأسري بشكل خاص.(03)

وهناك من صنف المشكلات الاجتماعية على أنها:

1- مشكلات حياتية (أساسية):وهي المشكلات التي يكون تأثيرها واسع الانتشار مثلا: مشكلات الإسكان التعليم، الغذاء، الصحة، الرعاية الاجتماعية، وهذا النوع إذا لم يتم مواجهته فإنها قد تصبح أسباب في ظهور مشكلات اجتماعية أخرى لأن تأثيرها يكون مباشرة على البناء الاجتماعي فينتج عن ذلك ارتفاع معدل الجريمة والانحراف بكل نوعه ضف إلى ذلك انتشار الأمراض العضوية والنفسية، زيادة نسبة الأمية وانتشار الأوبئة والأمراض.(01)

2- مشكلات اقتصادية: وتشمل انخفاض متوسط الدخل الفردي، وانخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع، وضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية، ويصبح بذلك المجتمع مستهلك أكثر منه منتج... الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي والصناعي، انخفاض الإنتاج الزراعي، ضعف المدخرات الفردية، نقص المشروعات الخاصة.(02)

---

(02) : فادية الجولاني: **تشخيص وعلاج المشكلات الاجتماعية**، المرجع نفسه، ص19.
(03) : محمد الجوهري، عدلي محمود السمري: المرجع السابق، ص27.
(01):عصام توفيق قمر وآخرون، المرجع السابق: ص21.
(02):عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع نفسه، ص-ص 21-22.

3- مشكلات اجتماعية: وهي تعني أكثر من مجرد وجود احتياجات غير مشبعة لقطاعات كبيرة من السكان، وإنما تكون ذات تأثير كبير على الأفراد مما يدفعهم إلى بذل مجهود سواء فردي أو جماعي لمواجهة هذه المشكلات خوفا على بناء المجتمع واستمراره، من أنواع هذه المشكلات:

التفكك الأسري، تفكك العلاقات الاجتماعية، عدم وجود أماكن لشغل الفراغ، إدمان المخدرات، مشكلات النزاعات الأسرية، الطلاق، بالإضافة إلى بعض العادات السلبية مثل التواكل، وارتفاع الكثافة السكانية، فهذا النوع من المشكلات يحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية وهي من المشكلات ذات الأولوية في المواجهة.[(03)]

4- مشكلات مجتمعية: وهي المشكلات التي تتصل ببناء المجتمع (المنظمات والمؤسسات) وسياسة المجتمع (مجموعة الإجراءات واللوائح، التشريعات والسياسات العامة للمجتمع) والأفراد المكونين للمجتمع (أفراد، جماعات، مجتمعات محلية) كما أنها تتصل بوظائف المجتمع الإنتاجية، الاجتماعية السياسية...الخ) والتي لها انعكاس مباشر على أمن واستقرار المجتمع، كما تشمل مشكلات انحراف الأحداث، البطالة، الإرهاب الذي يهدد استقرار المجتمع وهذا النوع من المشكلات لابد من التعامل معه في إطار سياسة قومية شاملة تتضمن فاعلية التنفيذ، وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والمشاريع المناسبة لمواجهة ما يعانيه المجتمع من مشكلات.[(04)]

الملاحظ على تصنيف المشكلات الاجتماعية بأنها تتضمن كل ما يتعلق بهذه الأسرة من حيث الأسباب أو النتائج، فالمشكلات الاجتماعية تتعلق ببناء المجتمع المنظمات والمؤسسات وسياسية المجتمع، قد تكون في حد ذاتها هي الأسباب لأن ضعف المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في أداء وظائفها قد يؤدي إلى ظهور أنواع مشكلات فرعية تترتب على قصور هذه المنظمات على سبيل المثال، المؤسسات التربوية ودورها في المجتمع فضعف أداء هذه المؤسسات يؤدي إلى انتشار الأمية والانحراف وجنوح الأحداث، كما أن عدم وضوح وتعسف اللوائح والقوانين وعدم أخذها بعين الاعتبار للواقع الاجتماعي قد يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية كالتزوير، النصب والاحتيال...، وبالتالي يمكننا القول هنا أن المشكلات المجتمعية تكون بمثابة العرض المستمر تتداخل فيه كل أنواع المشكلات الاجتماعية، فالمجتمع هو المسرح الكبير الذي يعرض كل هذه التناقضات الاجتماعية والمشكلات سواء كانت مشكلات حياتية، اقتصادية، اجتماعية.

فالمشكلات المجتمعية تجمع كل ذلك في سياق واحد، لذا يمكننا أن نكتفي بمشكلات حياتية، اقتصادية واجتماعية تحت اسم مشكلات مجتمعية، وإذا أردنا أن نجري تمييزا دقيق بين أنواع المشكلات الاجتماعية في

---

(03): عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع السابق، ص-ص 21-22.
(04): عصام توفيق قمر وآخرون: المرجع نفسه، ص22.

المجتمع، لابد أن نأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذا المجتمع الاجتماعية والثقافية، لذا لابد أن ننظر إلى هذه المشكلات في ضوء الطريقة التي يتم بها تنظيم المجتمع المحلي أو المجتمع ككل.

فمن خلال الاطلاع على التراث الفكري السيوسيولوجي الذي تناول موضوع تصنيف وترتيب المشكلات الاجتماعية، نجد أن علماء الاجتماع قد انصرفوا في اهتماماتهم إلى مجموعة دارجة من هذه المشكلات، فالجريمة والجناح والفقر والاعتمادية والعرق والتوترات السلالية كانت دائما في المقدمة،[01] لأن هناك مشكلات قد تنشأ عن الصعوبات التي تواجه الفرد في محاولته للتكيف ومواجهة حاجات المجتمع المتغيرة والمشكلات الاجتماعية ترجع إلى أسلوب التنظيم الاجتماعي وعجزه عن التماشي مع المواقف الجديدة والمتغيرة في المجتمع الحديث، وما ارتبط به من ظهور أنواع جديدة من المشكلات الاجتماعية كانت السبب الرئيسي فيها هو التغير الاجتماعي المتسارع، لذا لابد من وضع هذه المؤشرات أمامنا عند محاولة تصنيف هذه المشكلات وترتيبها حسب درجة تأثيرها على الأفراد ودرجة اهتمام المجتمع بها يمكن الافتراض بوجود أنواع مختلفة من المشكلات الاجتماعية التي يمكن تمييزها في ضوء مختلف الجماعات الداخلة في العملية الاجتماعية التي تحدد تلك الظواهر التي ينظر إليها على أنها تمثل مشكلات اجتماعية، وفي هذا السياق يفترض "كلير دراك" خمسة أنواع من المشكلات الاجتماعية:

- المشكلات التي تتضمن الاهتمام المتزايد الذي سنبثق من الخبرة الجماهيرية، ومثال ذلك مشكلة البطالة التي سادت بريطانيا العظمى في ثلاثينيات القرن الحالي.
- المشكلات التي تتضمن مجال اهتمام واسع وتنبثق من خلال وسائل الاتصال الجمعي، وربما يكون انحراف الأحداث أفضل مثال على ذلك.[02]
- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة يحددها المجتمع الأكبر، وهنا يمكن النظر في التنظيمات الآلية التي تتناقض مع نظام الحوافز على أنها مشكلات من هذا النوع.
- المشكلات التي تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية.
- المشكلات التي تتضمن أنشطة جماعات الصفوة المختارة والمديرين الذين تصل إليهم المعلومات عن طريق أوضاعهم الإستراتيجية في البناء الاجتماعي ومن ثم يستطيعون صياغة المشكلة الاجتماعية.[03]

وفي موضوع تصنيف المشكلات الاجتماعية يقول كل من الأستاذ الدكتور بلقاسم سلاطنية والأستاذ الدكتور إسمال فيرة في كتابهما "عصر المشكلات" أن ترتيب المشكلات الاجتماعية لابد أن يرتبط بعدة من العوامل يمكن إجمالها كما يلي:

---

(01) :علي عبد الرزاق جلبي: **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية رؤية جديدة**، المرجع السابق، ص32.
(02) :نويل تايمز، ترجمة: غريب سيد أحمد: **علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، بدون ذكر البلد، 1997، ص36.
(03) :نويل تايمز، ترجمة: غريب السيد أحمد: المرجع السابق، ص36.

- الأهمية، الخطورة، ضغط المشكلة.
- الانتشار، نطاق التأثير، الأشخاص المتعلقون بها.
- الأطراف الفاعلة.
- المرحلة التاريخية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- طبيعة المجتمع المدروس (الخصائص الفردية مثل الجنس، المستوى التعليمي، العمر...).
- الاهتمامات والمصالح.
- القيم والانتماء الطبقي الأيديولوجي.
- مجالات التخصص.
- اختلاف المنظور والتوجهات النظرية والمداخل التصورية (لفهم طبيعة المشكلات الاجتماعية).
- العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في ظهور هذه المشكلات الاجتماعية.

ويعد طرح وترتيب هذه العوامل التي لابد أن تراعي في ترتيب أنواع المشكلات الاجتماعية حسب أهميتها وخطورتها ودرجة تأثيرها، يطبق الباحثان: "أن عملية ترتيب المشكلات الاجتماعية، عملية تعسفية بسبب تداخلها من حيث المظهر والعوامل، فإني أرى من وراء هذه المحاولة إلى تبسيط عرضها والتطلع في المستقبل إلى وضع خريطة اجتماعية أيكولوجية لتوزيعها وتبيان مدى خطورتها.[01]

فالملاحظ أن الباحثان قد تعرضا إلى نفس المشكلة عند محاولة ترتيب أنواع المشكلات الاجتماعية، فقد استعمل لفظ ترتيب تعسفي أي أنه يمكن أن يحدث خطأ غير مقصود في هذا الترتيب لأن المشكلات الاجتماعية قد تتداخل لدرجة أنه يصعب علينا الفصل أحيانا بين المشكل السبب والمشكل النتيجة التي تظهر تأثيراتها الواسعة، فيصبح هناك مشكلة اجتماعية ظاهرة وأخرى ضمنية لكن لابد من وضع تصنيف آخر يكون أساسه ترتيب هذه المشكلات في شكل دائري يظهر من خلاله المشكل أين يكون سبب ومتى يصبح نتيجة.

وفي الدراسة التي قام بها الباحثان عن مدينة سكيكدة فقد اعتمدا على ثلاث محكات لترتيب أنواع المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها هذه المنطقة وهما:[02]

- الخطورة على حياة السكان.
- نطاق التأثير.
- الانشغال المحلي.

---

(01) : بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: **عصر المشكلات**، الطبعة01، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2015، ص132.
(02) : بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: المرجع نفسه، ص132.

وبناء على ذلك تم اقتراح ترتيب لأنواع المشكلات الاجتماعية كالتالية:

- ارتفاع مستويات التلوث.
- التدهور والانهيار الفيزيقي الذي لحق بالبنى التحتية لطرق، شوارع، أرصفة، حضر، أتربة وأوحال.
- تزايد معدلات الجريمة، السرقة، الاعتداءات المتكررة.
- الإقبال على المخدرات والمسكرات (انتشار تعاطي المخدرات).
- انتشار الأوساخ والقاذورات.
- التدهور الملحوظ للأحياء المختلفة.
- البطالة وعدم توافر فرص العمل.
- أزمة الإسكان والإسكان المتهدم.
- القصور في المرافق والخدمات العامة (الصحية، الترويح، الترفية).
- الكثافة السكانية العالية والباثولوجيا الاجتماعية.
- الفقر والتهميش.
- ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.
- التسول.
- المحسوبية والفساد الاجتماعي.
- مشكلة المواصلات.
- ازدحام الشوارع.
- مخاطر الأسواق الأسبوعية (الصحية، الأمنية، النظافة والاكتظاظ).
- انتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية المشروعة وغير المشروعة.
- هدر المال العام.
- تعطيل مصالح الناس (البيروقراطية).
- الفساد الأخلاقي.[01]
- التفكك الاجتماعي.
- انتشار ثقافة الشارع النابية.

[01]:بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: المرجع السابق، ص134.

- الشعور بفقدان المعايير وانعدام الأمن والاغتراب.
- النمو العشوائي غير المخطط.
- الهجرة واستمرار ترييف المدينة ونكوصها.
- زيادة ارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض الدخل.
- التوزيع غير المتناسق للأنشطة والسكان.
- الحراقة، الخروج من الوطن هو الحلم والأصل.
- حوادث المرور.
- مشكلة الأمية.
- تراص العمارات.
- طوابير البريد.
- زحف الإسمنت للأراضي الزراعية.
- التهريب.
- نقص المياه.
- عدم الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحطيم المناطق الخضراء وسوء استخدام الفضاء.
- غياب النوادي والمنتزهات.[01]

وفي نهاية هذا التصنيف والترتيب لأنواع المشكلات الاجتماعية، يضيف الباحثان بأن "هذه المشكلات قد توجد في أي مدينة، وقد تصنف بطرق متباينة آخذين بعين الاعتبار عشرات المشكلات المتعلقة بالأسرة، المؤسسات التربوية والصناعية والخدمية، تنظيمات المجتمع المدني المنظم السائدة (دينية، عائلية، اقتصادية وسياسية) وأيا كان الأمر، فإنا بحاجة ماسة إلى مداخل نظرية جديدة ووسائل جديدة لتحليل البناء الاجتماعي تحليلا يكشف كما فيه من صور القصور والاستغلال والسيطرة والنفوذ وما ينطوي عليه من مشكلات ومثالب..."[02]

وكانت هذه الإضافة كتبرير للطريقة التي حاول الباحثان أن يصنفا أنواع المشكلات الاجتماعية حسب درجة الضرر، إلا أننا نلاحظ أن هذا التصنيف برغم دقة الطرح في تناول العديد من المشكلات الاجتماعية، إلا أنا نلاحظ بأن هناك تداخل أحيانا بين ما هو مشكلات اجتماعية والسبب في ظهور هذه المشكلات، فعلى سبيل

---

[01] :بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: المرجع السابق، ص-ص 134-135.

[02] :بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قيرة: المرجع نفسه، ص135.

المثال يصنف الباحثان التفكك الاجتماعي على أنه مشكلة اجتماعية، بينما في حقيقة الأمر أن التفكك الاجتماعي هو سبب في ظهور أخطر المشكلات الاجتماعية كالانحراف والإدمان، والدعارة وجنوح الأحداث وغيرها من المشكلات ذات الأولوية في الحد من تفاقمها، كملا نلاحظ أيضا تداخل بين ما هو مشكلات اجتماعية ومشكلات اقتصادية بحتة كارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية، فهذا النوع من المشكلات الاقتصادية يعد من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية كانتشار أمراض سوء التغذية وظهور ملامح الفقر.

لذلك فغنه قبل الخوض في غمار هذا التصنيف لابد ومن وضع قاعدة تستند إليها وتكون بالدرجة الأولى متعلقة بخصائص هذه المشكلات وفي هذا السياق فقد جاء في كتاب "الدولة الإدارية في منتصف العصر الفيكتوري" لـ"أدوين كادويك" "Edwin Chadwick" في القرن التاسع عشر في محاولة لإعطاء بعد جديد لفهم المشكلات الاجتماعية، أن أنواع المشكلات الاجتماعية بعد ترتيبها نلاحظ أنها تحاول أن تحدد بعض خصائص كل نوع لما له من مميزات توجه انتباهنا إلى الجماعات المتضررة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، ويكون ذلك عند تحديد التناقض بين المستويات الاجتماعية والواقع الاجتماعي باعتبار أن ذلك التناقض له أهمية واضحة في استمرار وجود المشكلة الاجتماعية، أي يجب أن نفرق في تصنيفنا لأنواع المشكلات الاجتماعية بين المستوى الاجتماعي والواقع الاجتماعي.[01]

فلكل مستوى اجتماعي أنواع معينة من المشكلات الاجتماعية، لأن المستوى الاجتماعي يحدد معطيات اجتماعية تعتبر أساسا لظهور أنواع معينة من المشكلات الاجتماعية. فالمشكلات الاجتماعية التي يكثر ظهورها غالبا في الطبقات الاجتماعية الدنيا تختلف في أساسها عن المشكلات التي تظهر في الطبقات الاجتماعية فوق المتوسطة الغنية على سبيل المثال أسباب الإدمان على الكحول والمخدرات في الطبقات الاجتماعية الدنية أسبابه اقتصادية والطبقات المتوسطة والغنية أسبابه الرفاهية والبذخ والفراغ الروحي؛ لذا لابد أن نراعي في تصنيفنا لأنواع المشكلات الاجتماعية اعتبارا أسباب المشكلات وخصائصها ودرجة تأثيرها على فئات مهم الاجتماعية الأكثر تضررا، وبناء على كل هذا سوف نحاول اقتراح ترتيب لأنواع المشكلات الاجتماعية من حيث الأسباب ومستويا التأثير مع أننا نجد أن هنالك بعض المشكلات الاجتماعية تتداخل في هذا الأساس المعتمد للتصنيف كمشكلات التفكك الاجتماعي والانحراف ونصنفها إلى:

---

[01] :نويل تايمر، ترجمة: غريب سيد أحمد: المرجع السابق، ص36.

المخطط رقم(01): مخطط توضيحي لمستويات وأنواع المشكلات الاجتماعية.

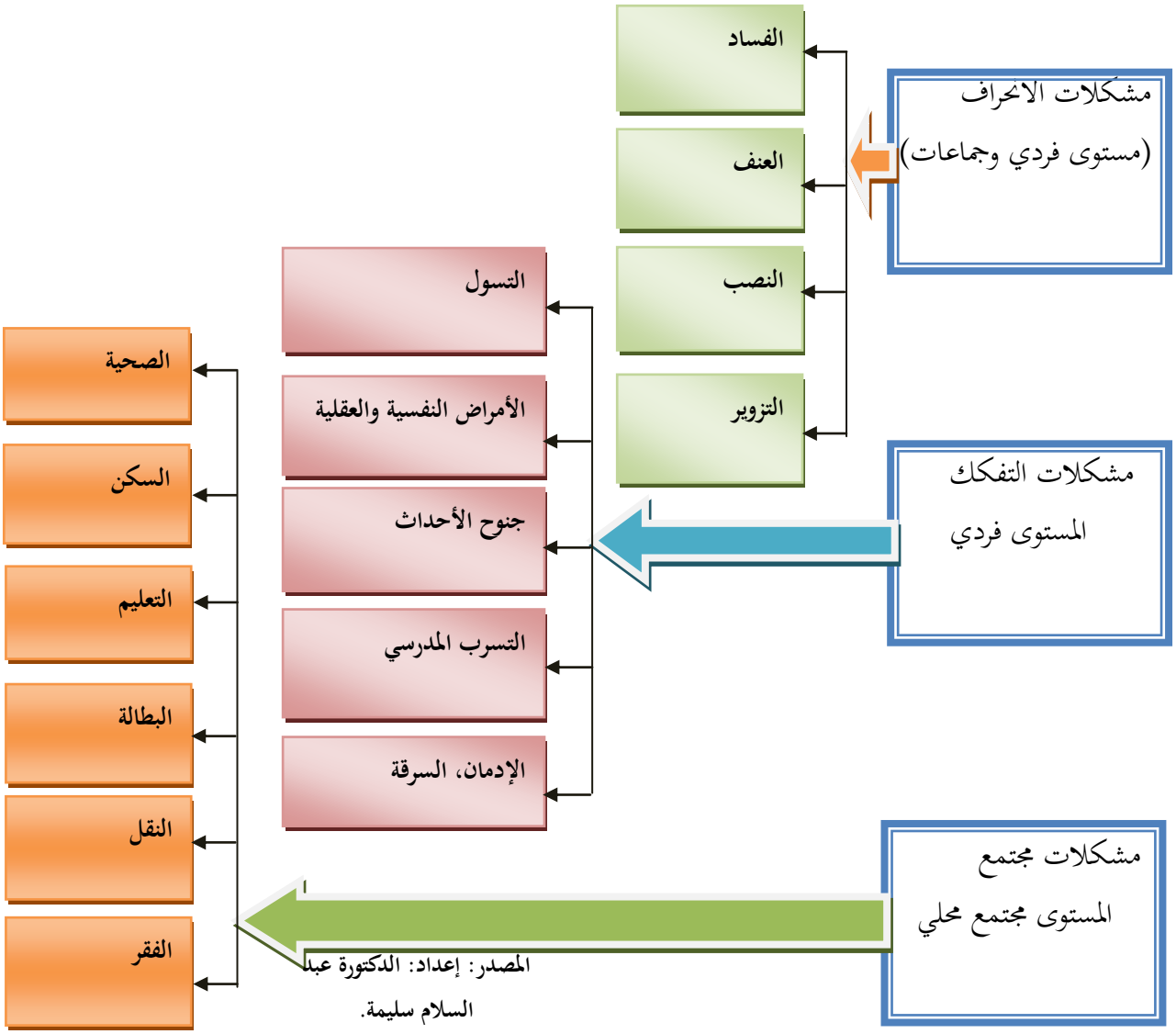

وفي النهاية سوف نلخص كل ذلك في هذا المخطط الذي يتضمن أهم المشكلات الاجتماعية بكل أنماطها في الواقع المعاش.

المخطط رقم(02): مخطط توضيحي لتداخل أنواع المشكلات الاجتماعية.

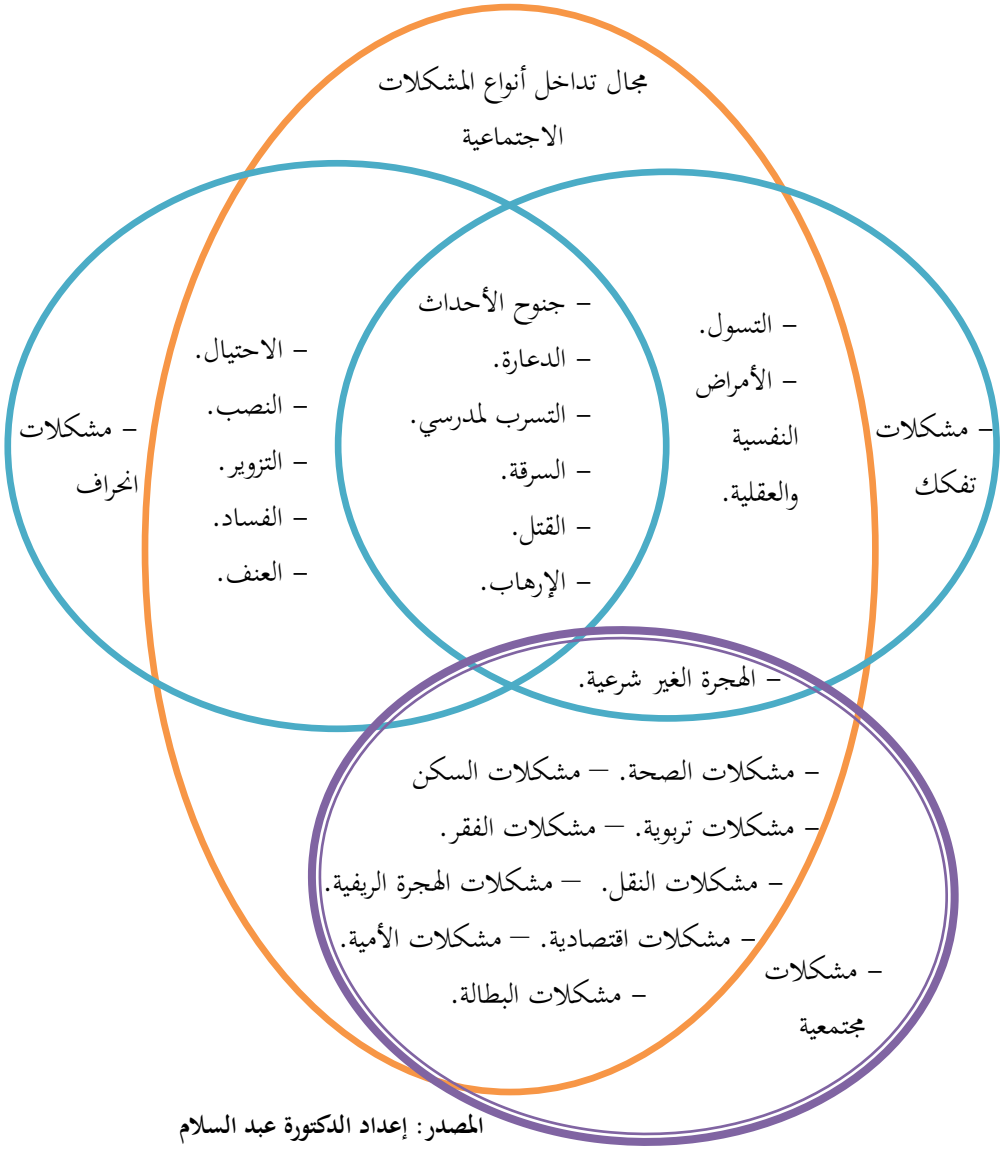

المصدر: إعداد الدكتورة عبد السلام سليمة.

المحاضرة الثالثة عشر

نماذج من المشكلات الاجتماعية:
(مشكلة الجريمة – مشكلة الادمان على المخدرات والكحول)

I- مشكلة الجريمة:

يرى علماء الاجتماع بان الجريمة ظاهرة اجتماعية وان التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون وفي هذا الاتجاه ميز جارد فالو بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال. والجريمة المصطنعة التي تشكل خرقا للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية واعتبر الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية ويقدر البعض الآخر بان الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه.

حيث تعرف الجريمة: (بالإنجليزية Crime) :بأنها أي انحراف عن مسار المقاييس الجمعية التي تتميز بدرجة عالية من النوعية والجبرية والكلية؛ ومعناه أنه لا يمكن للجريمة أن تكون إلا في حالة وجود قيمة تحترمها الجماعة فيها، كما أنها توجه عدواني من قبل الأشخاص الذين يحترمون القيمة الجمعية، تجاه الأشخاص الذين لا يحترمونها.

كما عرفها البعض بأنها عمل أو امتناع عن عمل شيء ينص القانون عليه، ويجازي فاعله بعقوبة جنائية ويختلِف مفهوم الجريمة كذلك بحسب المنظور الذي ينظر له من خلاله.

فالجريمة من الناحية الاجتماعية والنفسية: هي عمل يخترق الأسس الأخلاقية التي وضعت من قبل الجماعة وجعلت الجماعة لاختراقها جزاء رسميا، أما تعريف المجرم فهو: الإنسان البالغ الراشد الذي ارتكب فعلا مؤذيا نص عليه قانون معين، مما تترتب عليه عقوبات جنائية محددة في القانون ذاته.

– أسباب ارتكاب الجريمة: يعزى ارتكاب الأفراد للجريمة إلى كثير من الأسباب، منها :

1– انعدام أو ضعف الوازع الديني: حيث تعد القوانين الدينية والمحظورات التي تحرّم الجرائم رادعا قويا يتمثله الأفراد.

2– ضعف الوازع الأخلاقي: يعد الوازع الأخلاقي ركنا مهما من أركان الإصلاح الاجتماعي، ولذلك يجب أن تمارس جميع المؤسسات التربوية دورها في غرس القيم والأخلاق لدى الأبناء لمنع انتشار السلوكات الإجرامية.

3– البيئة الفاسدة: حيث يتأثر الإنسان بمن حوله سواء أكانوا صالحين أم فاسدين.

4- البطالة والظروف الاقتصادية الصعبة: حيث يقوم الكثير من الشباب بارتكاب الجرائم لتحصيل الأموال بأسلوب غير مشروع نظرا لحاجتهم.

5- تعاطي المسكِرات والمخدرات: حيث إن 70%من جرائم القتل تعود لتعاطي الفرد للمخدرات بحسب دراسة قامت بها الجمعية التونسية لعلوم الإجرام. وأشارت كذلك دراسة أميركية نشرت في دورية السلوك والعدالة الإجرامية إلى أن 93% من المجرمين قد مروا بسوابق إدمان على المخدرات والكحول.

-أنواع الجريمة: قسمت الجرائم إلى عدة أقسام اعتمادا على أسس منها :

1- نوع الباعث: تقسم الجرائم بحسب نوع الباعث الذي أدى لوقوعها إلى أربعة أقسام، وهي كمايلي:

- جرائم سياسية: وهي الجرائم المتعلقة بنظام الحكم أو بالحكام بوصفهم حكاما، وقد قام الشيخ مُحَمَّد أبو زهرة بتعريفها على أنها الجريمة التي تحتوي اعتداء على نظام الحكم أو شخوصه بوصفهم حكاما أو على قادة وحاملي الفكر السياسي بسبب آرائهم السياسية.

- جرائم جنسية: وهي سلوكات جنسية حرمها قانون الدولة ويعاقب عليها، وهي تختلف عن الاعتداء والاستغلال الجنسي بأنها أوسع نطاقا منهما. وتعد جريمة متعددة الجوانب إذ لا يكون تأثيرها في جانب واحد فقط، إنما في الجوانب النفسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية.

- جرائم اقتصادية: وهي الجرائم المتعلقة بالنظام الاقتصادي للدولة وبسياساتها الاقتصادية، وتعتبر أخطر أنواع الجرائم إذ يشمل تأثيرها أجيالا كاملة.

- جرائم الانتقام: تقسيم يلجأ إليه في الإحصاءات الرسمية، ويشمل:

-جرائم ضد الملكية. - جرائم ضد الآداب. - جرائم ضد الأشخاص. .

II- مشكلة الادمان على المخدرات والكحول:

الإدمان عبارة عن مرض ناتج عن اعتياد الإنسان على عقار، أو سلوك معين، أو مادة مخدرة توجه سلوكيات الفرد تحت تأثيرِها، حيث لا يستطيع الاستغناء عنها، فتتأثر حالته النفسية بشكل ملحوظ في حال انتهاءِ مفعولها، أو عدم تعاطيها، وبالتالي يصبح همه الحصول عليها ليحسن حالته المزاجية والنفسية، مما يعود بشكل سلبي على المجتمع المحيط به، ويمكن التعرف على المدمن من خلال رصد سلوكه، حيث يصبح مهملا في نفسه، ودائم العصبية، وعدم تقبل الآخرين، كما يصاب جسده بالهزال العام، بسبب ضعف الشهية، وقد يؤدي بهِ الأمر إلى أن يسرق ليحقق رغباته.

– أسباب الادمان:

1– استخدام العقاقير الطبية دون أخذ الاستشارة الطبية، مثل المسكنات والمخدِرات الموضعية .الرابط غير العلمي والزائف بين العقاقير والمخدِرات مع زيادة القدرة الجنسية.

2– أصدقاء السوء، الذين يدفعون بالشخص إلى تجربة المخدرات أو أي سلوك لاأخلاقي .ضعف القيم الدينية، مما يدفع الإنسان للإقبال على أي سلوك مهما يكن .الخلافات الأسرية المختلفة، التي تدفع بالإنسان إلى الهروب إلى المخدِرات كملجأ .إهمال الأب والأم لمراقبة الأبناء وتصرفاتهم السلوكية .الفراغ القاتل، وعدم إشغال الجسم بشيءٍ مفيد، مما يدفع الإنسان لشغل وقته بأي شيء جديد، مثل تجربة المخدرات.

– أنواع الإدمان:

1– **الإدمان السلوكي:** وهو إدمان الإنسان على عادة معينة، بحيث تصبح بالنسبة له كالهاجس، الذي لا يمكن الاستغناء عنه، أو حتى التقليل منه، مثل إدمان الألعاب الإلكترونية، أو الإنترنت، أو التسوق وغيرها من السلوكيات.

2– الإدمان المادي: وهو إدمان الإنسان على تعاطي مواد مخدِرة معينة، بحيث يصبح حريصا على تعاطيها، ولا يمكنه الاستغناء عنها مثل :الكحوليات، والمهدئات، والمنومات، المنشطات التي تحفز المخ، والجهاز العصبي .المواد المهلوسة، مثل الحشيش، المخدِرات، مثل الكوكايين.

المحاضرة الرابعة عشر

تابع لمحاضرة نماذج من المشكلات الاجتماعية:
(الانحراف الجنسي– والمشكة السكانية)

3– المشكلة السكانية:

تظهر المشكلة السكانية بسببين ووجهين، اما أن تكون زيادة سكانية أو تكون نقصا سكانيا وقد تتمثل أحيانا في خلل في التركيبة السكانية، حيث تظهر أزمة الزيادة السكانية عندما يكون الحجم السكاني أكبر من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كما تظهر عندما تفوق الزيادة السكانية قدرات المجتمع في زيادة الإنتاج والتنمية، ومن أهم عوامل الزيادة السكانية هناك عاملان هما الزيادة الطبيعية والهجرات الداخلية والخارجية، حيث تتمثل الزيادة الطبيعية في نتيجة الفرق بين معدلات الولادة ومعدلات الوفيات، فقد أدى تطور الخدمات الصحية والوعي الصحي إلى انخفاض معدلات الوفيات وخاصة بين الأطفال، كما أدى إلى رفع معدلات سنوات الحياة المتوقعة للإنسان؛ مما أدى مع بقاء معدلات الخصوبة المرتفعة إلى زيادات سكانية وصفت بالانفجار السكاني، أما الهجرات الداخلية إلى خلل في التوزيع السكاني وتحول من أغلبية ريفية إلى أغلبية حضرية تسكن المدن، كما أدت الهجرات الخارجية إلى هجر الكفاءات من بلدان تحتاجها إلى بلدان غنية توفر لهؤلاء فرص حياة أفضل، وإذا كان بعض البلدان يعاني من مشكلة السكان فهناك بلدان تعاني من مشكلة النقص السكاني وقد ظهرت هذه المشكلة في بلدان النفط الخليجية بعد اكتشاف النفط كان لابد لهذه البلدان من استكمال حاجاتها السكنية من المهاجرين من الخارج؛ مما أدى إلى تجمعات متعددة الخلفيات الاجتماعية والثقافية.

لقد أدى هذا إلى تحول السكان الأصليين إلى أقلية؛ مما أدى إلى مخاوف من ضياع من ظهور مشكلات أخرى منها زيادة معدلات الجريمة وضعف وسائل الضبط، وفي كلا الحالتين فقد أدت الزيادات الطبيعية والهجرات إلى خلل في التركيب السكاني، فقد أدت الزيادة الطبيعية إلى تضخم نسبة صغار السن في المجتمع وبهذا زادت نسبة العاملين ومن هم بحاجة إلى خدمات؛ مما أدى إلى مشكلات اقتصادية.

وتعتبر مشكلة التفجر السكاني سببا في إخفاق الجهود التنموية في كثير من البلدان النامية فمهما كانت النتائج التنموية فإن الزيادة السكانية تفوقها وتبتلعها؛ مما يؤدي إلى البطالة والفقر وسوء التغذية والمجاعات وعدم تطور الخدمات بالمستوى الكافي، وقد اتضح أن الأطفال أكثر الفئات الاجتماعية من يمثل هذه المشكلة، هذا ولا يمكن تناول المشكلة السكانية بمعزل عن القدرات الإنتاجية للمجتمع أو بمعزل عن أسس توزيع الناتج، كما لابد من اقتران تناول المشكلة بالنظام القيمي السائد معالجة القضية بشكل فعال.

وتعرف المشكلة السكانية على أنها عدم التوازن بين عدد السكان المتزايد و بين مساحة الرقعة الزراعية و الموارد الاقتصادية التي لا تزيد بنفس الدرجة.

– أسباب المشكلة السكانية: ترجع المشكلة السكانية إلى الأسباب الأتية :

- زيادة عدد المواليد .
- قلة عدد الوفيات.
- انتشار العادات والتقاليد الخاطئة
- الزواج المبكر.

– الفقر: يتفشى الفقر وجيوبه في أنحاء العالم برغم وجود كميات كافية للجميع من الغذاء وعناصره الغذائية، لكن اللامساواة بين الدول أولا، ثم المجاعات في الدولة الواحدة ثانيا، أدت إلى إقليات متخمة يقابلها مجموعات جائعة، فالمشكلة ليست في كميات الغذاء وإنما في سوء التوزيع لدرجة أن بعض الدول لا تعمل على اهتلاك كميات هائلة من منتجاتها الغذائية لتحافظ على أسعار السوق، فالنظام الرأسمالي يولد مثل هذا التباين بل يعمل على استمراره، فقد تضع الدول القوية العقبات أمام محاولات بعض الدول الفقيرة لتطوير إمكانياتها، وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بالسودان عندما أقدم على القيام بالثورة الزراعية، فقد زادت نسبة من هم تحت خطى الفقر المتقع والمطلق في الأردن عندما اتبعت هذه السياسات المفروضة من البنك الدولي تدعوا إلى تخفيف الدعم الحكومي، والأخذ بالخصخصة والعولمة؛ مما أدى إلى زيادة الفقراء نتيجة ثبات الدخل وزيادة الأسعار.

حيث يولد الفقر مشاكل اجتماعية أولها التناقض الناتج عن التباين الاجتماعي، وما يترتب عليه من توتر وصراع؛ مما يمكن أن يهدد النظام الاجتماعي كما ينعكس على فرص حياة أبناء الطبقة الفقيرة وقد يكون مصدرا لمشاكل أخرى كثيرة.[02]

– المشكلات الأسرية: قد تكون هذه المشكلات ناتجة عن عدم قدرة الأسرة في القيام بوظائفها وقدر يكون السبب اقتصادي، كما قد يكون في عدم القدرة على الإنجاب، وقد تتمثل في علاقة الزوجين أو في علاقة الزوجين بالأبناء، وقد تتمثل المشكلات الأساسية في التسلط الطلاق، إهمال الأبناء، والأطفال الغير شرعيين، تفكك الأسرة، ويتفرع عن هذه مشكلات فئوية كمشكلات المراهقين أو الأطفال، النساء، أو كبار السن.

[02]: السيد الحسين: **الإسكان والتنمية الحضرية**، الطبعة01، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1991، ص65.

– **الجوع**: عرف الجوع بأنه الشعور بالحاجة إلى الطعام، أو الحالة التي لا يمتلك فيها الجسم ما يكفي من الغذاء، حيث وُلد الإنسان مع شعورٍ فطري للجوع، ففي مرحلة الطفولة يلجأ للبكاء من أجل التعبير عن الجوع، أو إبعاد الطعام عن فمه أو إغلاقه عند الشبع، كما أن للجوع تأثيرات عديدة، مثل: العصبية، أو التشوش، أو الشعور بالدوار، أوالصداع، وغيرها من الأعراض.

– **التضخم**: يعود استخدام مفهوم التضخم لأول مرة إلى الاقتصاديات الأوروبية؛ وتحديدا في تاريخ أوروبا الحديث، فاستخدم كمقياس لأسعار الاستهلاك في فترة الثورة الصناعية، فكان التضخم وسيلة لتحديد متوسط الأسعار موزعة على المواد التموينية، وانتشر مصطلح التضخم بشكل ملحوظ في القطاعات الاقتصادية في إسبانيا، وإنجلترا، وبروكسل؛ إذ كان مؤشر سعر الصرف للعملات في هذه المناطق مساويا للقوة الشرائية قبل أن يظهر ارتفاعا ملحوظا، مما أدى إلى عدم التوازن بين المؤشرات الاقتصادية، وأطلق على هذا الأمر اسم التضخم.

وعليه **يعرف التضخم** على أنه مفهوم يستخدم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في قطاع الأعمال؛ وتحديدا في الشركات الصناعية والخدمية، ويعرف التضخم أيضا بأنه الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار، ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة، مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية، ومن التعريفات الأخرى للتضخم هو زيادة في حجم النقود في السوق، والذي ينتج عنه فقدان للقيمة الحقيقية للعملات، ويقابله ارتفاع في سعر السلع، والخدمات في الأسواق التجارية.